الجلسة السابعة والعشرون بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 26 ربيع الأول 1422 (2001/06/19)
- **الرئاسة** : السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ثلاث ساعات ونصف ابتداء من الساعة الثانية و40 دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

❖❖❖

السيد عادل المعطي رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

نفتتح الجلسة، السيدان الوزيران، السادة المستشارين المحترمين.

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من المراسلات.

السيد الأمين حميد كوسكوس :

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير الأول بخصوص نتائج الانتخابات التشريعية الجزئية، التي أجريت يوم 7يونيو 2001 والتي أسفرت عن فوز كل من السيد الحبيب مواس من التجمع الوطني للأحرار بجهة سوس ماسة درعة، والسيد أحمد بوراوين من الحركة الوطنية الاجتماعية بجهة كلميم السمارة، عن الهيئات الناخبة المكونة من الأعضاء المنتخبين في مجالس الجماعات المحلية، كما توصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير الأول يطلب من خلالها الأسبقية للمشاريع التالية :

- مشروع قانون رقم82/00 يغير بموجبه القانون رقم37/80 المتعلق بالمراكز الإستشفائية.
- مشروع قانون رقم 61/00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية.
- مشروع قانون رقم 2/01يقضي بحل المجلس الأعلى والمجلس الوطني لهيئة جراحي الأسنان وإحداث لجنة خاصة.
- مشروع قانون رقم 84/00 يغير بموجبة القانون رقم 43/95 القاضي بإعادة تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد.
- مشروع قانون رقم يتعلق 12/01بالمختبرات الخاصة بالتحاليل البيولوجية الطبية.
- مشروع قانون رقم 37/99 يتعلق بالحالة المدنية.
- مشروع قانون رقم 13/01 في شأن التعليم العتيق.

وأخيرا مشروع قانون رقم 62/00 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية إطار للتعاون الموقع ببناما في 12 ديسمبر 1999 بين حكومة المملكة المغربية ومجموعة دول الكرايب فيما يخص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، من 12 يونيو إلى 18 يونيو 2001، عدد الأسئلة الشفهية 18 سؤالا، العدد الأسئلة الكتابية 14 سؤالا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

- شكرا للسيد الأمين،

قبل الشروع في الأسئلة الآنية لدينا إحاطة.

تفضل السيد الرئيس،

المستشار السيد صوالحي بوزكري :

- السيد الرئيس أعتذر،

غير أعطيتو الكلمة للسيد الأمين لإخبار المجلس عن ما جد من مراسلات.

الغريب في الأمر حنا هاذ النصوص شرعنا في دراستها في اللجان، وكاين اللي صادقنا عليها، يعني اختلط علينا الأمر، واش مين تتجي النصوص حتى درسوها في المكتب ومن بعد عاد تتخبرو المجلس ومن بعد عاد تتحيلوها على اللجان ولا أي متليناش فهمنا حنا عندنا 4 سنين في هذا المجلس هذا بصراحة يعني اختلط علينا الأمر، منين جاي هاذ الشيء، الله يجازيكم بخير شرحوا لينا باش نكونوا متفقين ونكونوا كلنا في الصورة، آش وقع راه كاين النصوص لي صادقت عليها اللجان دبا عاد تيتخبر بها المجلس.

السيد رئيس الجلسة:

- شكرا السيد المستشار المحترم

كل ما في الأمر هاذي ماشي نصوص مشاريع جديدة بل توصلت الرئاسة بطلب من الحكومة لإعطاء الأسبقية لهذه المشاريع، فقط كاينة صفة استعجالية، كاينة أسبقية، قبل الشروع في الأسئلة الآنية لدينا إحاطة تقدم بها فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، بقضية طارئة، تتعلق، بعدم تغطية أشغال اللجن الدائمة بمجلس البرلمان.

فليتفضل السيد الرئيس،

السيد المستشار محمد جوهري :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

هذه الإحاطة علما موجهة بطبيعة الحال إلى مجلس المستشارين من جهة وموجهة إلى الرأي العام من جهة ثانية، ذلك أن الحكومة قررت عدم تغطية ونقل أنشطة اللجن الدائمة في البرلمان عبر شاشة التلفزة، كما جرى العمل بذلك منذ سنين متعددة، ولسنا نعلم سبب ذلك من جهة، ولكن قبل أن نعرف السبب بالطرق القانونية والدستورية وذلك عندما سيتوجه، حنا وضعنا سؤال على السيد الوزير الأول ليأتي إلى البرلمان وينير طريقنا في هذا السبيل، لنعرف من هو وراء هذا القرار، من جهة وثانيا ليعلم الجمهور والمشاهدين والمغاربة جميعا وغير المغاربة الذين يتتبعون أنشطة البرلمان بهذه الممارسات التي لا نعرف سببها ولا مصدرها، إذ أن مجلسي البرلمان هم يراقبون الحكومة هما أي مجلسي البرلمان يراقبان الحكومة، والحكومة هي رهن إشارة البرلمان وليس العكس ولذلك ليس من حق الحكومة لا كسلطة تنفيذية ولا كجهة أخرى ثانية في مجال المؤسسات ليس من حقها أن تتدخل في مثل هذه الأمور وتنظم بمفهوم التنظيم وتنظم هذه المسألة لأنها ليست داخلة في نطاق التنظيم كتنظيم إداري، كتنظيم للحكومة، ولكنه أمر آخر له أبعاد أخرى، ولذلك مادامت النقطة الآن تعتبر نقطة إخبارية وإحاطة علما فقط فعندما يتقدم السيد الوزير الأول إلى البرلمان سيكون هناك نقاش وحوار في هذه المسألة، وفي مسائل أخرى مرتبطة بمحاولة تقزيم وتهميش وتعثيم على المؤسسة البرلمانية من طرف الحكومة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس ،

محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

أنا تنستغرب لأنه في الوقت لي المستشارين تيطلبوا حوار مع الحكومة وتيطرحوا في إطار الإحاطة أسئلة في الواقع، لي هي يتطبق عليها القانون الداخلي، فنسمع أنا من المستشارين بأن الحكومة قررت، أنا بعد تنسألو من جاب هو هاذ الأخبار بأن الحكومة قررت، الإنسان تيواجه الرأي العام، أولى تيواجه واحد المجلس، على أساس تكون عندو معطيات حقيقية، وحنا هاذ النقطة طرحت قبيلة في ندوة الرؤساء وأعطيت أنا بيانات، تنستغرب كيفاش أن السيد المستشار، يعني ها ذاك الشي كله لي تكلمنا عليه أنه يمر

عليه مر الكرام، ويجيو يقول بأن الحكومة قررت، أنا أقول أن الحكومة لم تقرر بثاثا أنها توقف نقل أشغال أو نشاط اللجان، داخل البرلمان سواء في مجلس النواب أو مجلس المستشارين، هذا بعد باش نرفعوا كل لغز، وأنه من بعدما تبلغت بأنه التلفزة ما نقلاتش بعض الجلسات ديال اللجان، اتصلت مع وزير الإتصال واتصلت كذلك مع مدير ديال التلفزة وقال لي مدير التلفزة بأن الأمر يعني ليس توقيف حنا بعثنا واحد البرنامج لكل من رئيس مجلس النواب. ورئيس مجلس المستشارين، تنوضعوا فيه واحد التصور ديال الكيفية ديال التغطية باش تكون مفيدة جدا، ديال الأنشطة ديال البرلمان، وكنا تنتظرو أنه يوقع الجواب، فكان موقفي أنه ريثما يقع الجواب لابد من أن تستمر تغطية اللجان وأنه تغطى أشغال كل لجنة عندما يقدم مشروع قانون لأول مرة، وبالفعل السيد الرئيس، كتبت رسالة إلى السيد رئيس مجلس المستشارين من بعدما تبلغت من طرف المكتب ديال المجلس بكيفية رسمية، لأن ماشي حتى كاتبوني برسالة، كلفوا 2 الأعضاء من السادة أعضاء المكتب واتصلوا بيا باش يبلغوني هذا الأمر باش أنا عملت الإتصالات وكتبت للسيد رئيس مجلس المستشارين رسالة مؤرخة في 18 يونيو 2001 لي بلغتو فيها بأنه بالفعل السيد مدير التلفزة كان عندو مشكل أنه ما كاينش واحد البرنامج عندو مدقق ديال أشغال اللجان لي غادي يمكن لهم يجيو باش يغطيو، فأشنو وقع، وقع واحد النوع، يعني الفوضى فيما يخص تصوير اللجان تيكون مول الكاميرا كالس وتيوقع الإستدعاء وماعنديش لاش احتراما للمجلس ديالكم نقولكم الأمور كيف كانت تتمر لأن مدير التلفزة وصلاتو أشياء وقفها، وكان شي تيتغطى وشي متيتغطاش وشي تيتصور وشي متيتصورش بحيث هاذ الأمور كان لابد من ضبطها بكيفية مدققة، فالسيد مدير التلفزة كان لابد من أن يتوصل ببرنامج اجتماعات اللجن باش يمكن فعلا الصحفيين ديال التلفزة غادي يجيو غادي يغطيو جميع أشغال اللجن لا لجنة دون الأخرى، هذا البرنامج لم يكن يتوصل به، الآن في هذا الأسبوع اتفقنا على أنه غادي تبعث له في بدلية كل أسبوع البرنامج ديال اللجان باش يمكن لو يكلفو هو يختار المصورين والصحافيين، لي غادي يجيو ولي يكون عندهم واحد الإمكانية باش يبلغوا حتى المحتوى ديال الشيء لي راج، مع التذكير بأن أشغال اللجان هي أشغال سرية طبقا للقانون، لايمكن أن تنقل مداولات اللجن إلى العموم ما كان ينقل هو التصريح الذي يقدمه الرئيس الذي يعطي نبذة حول المشروع الذي طرح أمام اللجنة، هذه الأمور ابتداءا من اليوم أنا أقول لكم أول اجتماع ديال أي لجنة غادي تكون التغطية وسترجع الأمور كما كانت من قبل، يعني هذا شي أؤكده لكم وأؤكد لكم من جديد بأن الحكومة، لم تقرر نهائيا أنه يتوقف التغطية ديال التلفزة، هاذي مسألة تنطلب منكم باش تكون في ذهن كل السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

السيد الرئيس ،

أرجوكم ربما الآن السيد الوزير وضح إليكم جميع الأمور لكنت غادي نقول، تفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار محمد جوهري :

شكرا، أنا تنشكر السيد الوزير على توضيحه من جهة وفعلا هاذ الشيء لي قال السيد الوزير، راه حقيقي راه ذكرنا الصباح في ندوة الرؤساء وقرى علينا الرسالة مشكورا ماعندنا ما نقولوا فقط غادي نذكر واحد الشهادة ديال عضو من أعضاء البارزين في الحكومة وهو سي عباس الفاسي، البارح في اللجنة وقال بالحرف لوسائل الإعلام تيخصها تقسم على ثلاثة، ثلث للحكومة، ثلث للمعارضة، ثلث للأغلبية إلى بغيتو الديمقراطية في هاذ البلاد ليس من حق أي أحد أن يقنن طريقة سير وتغطية أشغال المجلس، المجلس عندو سيادة غير إلى عندو راه عندو ماعندوش ماعندوش، حتى مدير التلفزة يبقى عند حدو وحتى أي كان يحترم راسوا، وحنا تنحترموا روسنا كذلك والبرلمان كيحترم راسو، السرية ما عمر هذاك راه حقو أريد به باطل، ما قولناش حنا نمشيو في السرية، بالعكس فلما غدي

تنقل أشغال المجلس الحكومي واش تفشات الأشغال ديال المجلس الحكومي واش تيسمعو الناس أشنو وقع في المجلس الحكومي، لا بالعكس إذن نفس الشيء بالنسبة للأشغال ديال البرلمان ولكن حنا فقط هذا الحوار، الغاية منو وربما نتمنى هاحنا وصلنا له إلى ماقرتش الحكومة ما خصش التغطية توقف، وثانيا ماشي فقط نقولوا راه غادي ناقشو القانون ديال الحالة المدنية، تجي التلفزة مرة واحدة وتقول راه اللجنة بدات الأشغال ديال قانون الحالة المدنية وتمشي بحالها على 4 أشهر أو 5 أشهر حتى نكملو، ابدا حنا الأشغال غاية في حد ذاتها والمراقبة الشعبية المصلطة على المؤسسة، هي المقصودة من النقل ماشي يصورونا وجوهنا يغطيوهم ما يصوروناش يقولو غير الناس راهم خدامين راه البرلمان ماشي غير بالناس وراه الأمور تتمشى ميصورنا حد، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

كل ما في الأمر أن لي توصل بها المجلس غادي يدرسها المكتب وغادي كذلك يأخذ فيها القرار النهائي، وغادي يبلغ السادة المستشارين المحترمين بالقرار ديال المكتب.

تفضل السيد الرئيس،

المستشار السيد بريكا الزروالي :

السيد الرئيس،

أنا فقط بغيت باش نسجل أنه كاين خلل كبير في تسيير الجلسات، لأني كنت طلبت أن أتدخل في الجلسة الماضية، للرد على السيد الوزير، ومع ذلك، منعت وبصفة غير محترمة بغيت باش يتسجل هاذ الشيء عندك، المسألة الثانية بغيت نكول لك باش إلى تعطى الكلمة للحكومة راه أنت ملزم باش تعطي الجواب للنايب أو المستشار، وإلى ماغديش تعطي الجواب للمستشار متعطيش الكلمة للحكومة، وراه هنا الحكومة في هذا المجلس، والمستشارين راهم على قد الصواب شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

رأيكم يحترم، إلى سمحتوا السادة المستشارين المحترمين.

تفضل السيد الرئيس،

محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

أنا ما بغيتش ندخل في هاذ الشيء علاش لأنني دائما تنلاحظ بأن هاذ المسألة ديال الإحاطة علما خصنا نحتارموا فيها القانون، لما يكون سؤال، الموضوع الآن لتنتناقشوا هو موضوع سؤال ماشي موضوع إحاطة، واش المستشارين عاد غادي يسيقوا الأخبار لهذه الأشياء، واش هذا أمر، تيهم يعني الوطن بصفة عامة، بحيث الأمر داخلي، وكان موضوع السؤال عندنا موجود لي غادي يمكن يجاوب عليه الوزير المعني، ولكن تطرح بهاته الكيفية مع أنه ناقشناه وهذا هو الدور ديال ندوة الرؤساء، وتناقشنا في هذا الأمر لي هو داخلي وقولنا كيفاش غادي يتعالج و كانت الرسالة السيد الرئيس، ومطلبش أنه كان يمكن ليها تقرى لأن أي رسالة تتجي يمكن ليها تقرى من طرف المجلس ديالكم ولكن اعتبرنا بأن هذا أمر اللي هو داخلي غادي يمكن لنا نعالجوه حنا متنقولوش عمر الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ولا وزير الاتصال لتيهمهم الأمر، ما عمرهم ما قرروا على أنه توقف التغطية ديال اللجان هاذ الشيء ماكاينش، ثم من جهة أخرى السيد الرئيس، مخصناش الآن نعاودو نخوضو واحد التاويل لي هو مبالغ فيه، بحيث ما يمكنش لينا أنه اللجان تجتمع، النص تتناقشو في 15 الجلسة واش 15جلسة نديرو 15 كذلك للتصريح ديال الرئيس السيد الرئيس أنا تنقول لكم كاين برنامج لي تقدم به السيد مدير التلفزة، وبعثوا للسيد رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب ولي هو ما تلقى عليه حتى شي جواب، تنطلب كذلك السيد الرئيس أنه فعلا يكون موضوع تدارس من طرف المكتب ديالكم، وفي إطار ندوة الرؤساء غادي يمكن لينا نتافقوا على الأشياء، وراه إلى كان شي واحد ليتدافع على أساس أنه تنقل جميع

أشغال المجلس وتكون الشفافية فيما يخص الأعمال ديال المجلس هو الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السيد الرئيس، سي عمر احترم نقطة النظام كذلك،

المستشار السيد عمر الإدريسي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

في الحقيقة مايمكن الإنسان إلا يستغرب، أنه معارفش شحالمن القانون باش تيتمشى هاذا المجلس، ما أعرفه هو أن في إطار الإحاطة علما الفصل 128 أخبر الرأي العام من خلال المجلس، مزيان للتوضيح، بالفعل الأبعاد ديال نقطة النظام ممكن الحكومة تتدخل لتوضيح ما يمكن توضيحه على أساس الرأي العام يكون في الصورة الحقيقية، لكن من تيولي سؤال جواب، سؤال جواب، نقطة النظام، أنا أطلب من المجلس باش تسجل هاذ السابقة لأنني في فريقي إذا اقتضت الضرورة، نجاوب على وزير، نجاوب على إحاطة، علما، فأتشبت بالرد وتتكون هاذي هي السابقة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الرئيس،

حضرات السادة ،

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 21 سؤالا شفهيا، في البداية لدينا سؤالان آنيان موجهان لوزارة الفلاحة والتنمية القروية للمياه والغابات.

السؤال الأول، الأوضاع السائده في بعض المؤسسات العمومية التابعة للقطاع الفلاحي للمستشارين المحترمين الساده : عادل المعطي، محمد هلال، سعيد التدلاوي، محمد السلامي، محمد بلحسن وابراهيم السالمي.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار محمد السلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين المحترمين يتابع الرأي العام الوطني باهتمام بالغ الأوضاع السائدة في بعض المؤسسات العمومية التي أحدثت من أجل توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وبتكلفة معقولة، إلا أن ما يجري حاليا بالمؤسسات الجهوية للإستثمار الفلاحي ببعض أقاليم المملكة، يثبث أن هذه المؤسسات بدأت، أقول بدأت تنحرف عن الأهداف المرسومة لها حيث أصبح العديد من المواطنين والفلاحين منهم بصفة خاصة يشتكون من المؤسسات، من الممارسات الجائرة التي يتعرضون لها وذلك عند إجبارهم على أداء مبالغ باهضة لاتنطبق في الواقع مع كميات مياه السقي المستهلكة، وواقع هذه المؤسسات يبرهن مرة أخرى على أن التلاعب بالأموال العمومية أصبح قاعدة لدى المسؤلين عن التدبير الإداري والمالي لهذه المؤسسات، في غياب مراقبات مستمرة تضمن الشفافية والنزاهة في التسيير، وتحمي الحقوق وواجبات زبناء هذه المؤسسات، ومن هذا المنطلق نود أن نسأل سيادة الوزير عن التدابير والإجراءات التي سوف يتخذها لتفعيل المراقبة على هذه المؤسسات، من أجل حماية المال العام من الإهدار وإنصاف الفلاحين الذي يؤدون ثمن هذه المؤسسات المشبوهة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة الآن للسيد الوزير،

اسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في البداية أود أن أتوجه إلى السادة المستشارين أصحاب السؤال لأقول لهم أن ما جاء في سؤالهم يتصف بنوع من التسرع، نوع من التسرع لأن عندما نتكلم عن انحراف المؤسسات العمومية كالمكاتب الجهوية، وعندما نقول بأنها مطبوعة بممارسات جائرة، ننسى أن هذه المؤسسات مقيدة بنصوص وقرارات وتنظيمات لم نكن نحن في الحكومة، من وضعها، ولكن وجدناها عندما تحملنا المسؤولية وبالتالي لايمكن أبدا أن نتكلم عن ممارسات جائرة أو عن الإنحراف عن المهام المخططة لهذه المؤسسات، ولكن رغم ذلك ونظرا لبعض الاوضاع التي تاللنا نفكر في حكومة التناوب في مراجعة بعض النصوص المتعلقة بقضايا الماء وتوزيع الماء وأسعار الماء هذا من جهة، من جهة أخرى أظن كذلك أن السؤال يتسم بكونه يتضمن بعض الإتهامات المجانية فالجميع يعلم بأن المكاتب الجهوية لها مجالس إدارية تجتمع مرتين في السنة على الأقل ثم هذه المكاتب لها حسابات تخضع إلى افتحاص وإلى نوع من التقصي والتحري من طرف أشخاص متخصصين في هذه العملية وبالتالي، عندما يلاحظ أي زيغ في تدبير المال العام في هذه المؤسسات، نتخذ الإجراءات الضرورية في هذا الشأن كذلك لابد أن أقول بأن إذا كانت هناك معطيات مضبوطة فلا بد على السادة المستشارين، وبالنسبة لجميع المواطنين أن يثيرو الإنتباه إليها إذا لم يكن في استطاعتهم تقديم شكايا أمام المحاكم، وفي هذا المضمار لابد أن أقول بأن الصحف مؤخرا أشارت إلى بعض الإختلاسات، وهذه الإختلاسات وأصحابها قدمت إلى المحاكم أو إلى القضاء والبحث الآن جاري في هذا الموضوع، وهذا دليل على أن هناك متابعة دقيقة لما يجري بهذه المكاتب، هذا ما كنت أود أن أقوله السيد الرئيس،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب تفضل السيد النقيب،

المستشار السيد محمد السلامي :

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير، على جوابه الذي كان حقيقة هو رد فعل لم نكن نتوقعه من السيد الوزير الذي عهدنا فيه الموضوعية والشفافية في مناقشته مع المؤسسة البرلمانية، ومع ذلك فالسيد الوزير بالرغم من لومنا فقد اعترف بـ 3 حقائق، هاته الحقائق وهي أن هناك اختلاسات وقدمت للعدالة هذا اعتراف، هاذا ما يزكي طرح ديال السؤال ديالنا، إذن حنا ماكناش جائرين لما وضعنا هذا السؤال.

الملاحظة الثانية ديال السيد الوزير هو أنه اعترف بأن الصحافة كتبت عن هذا الموضوع فإذا كانت الصحافة كتبت على هذا الموضوع فبالأحرى نواب الأمة أن يكتب عن هذا الموضوع.

ثالثا وأخيرا حنا نبهنا ومن حقنا أن ننبه الحكومة وقد قال السيد الوزير في جوابه ننبه وقد نبهنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير،

اسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية :

السادة المستشارون،

أنا عندما أثرت الإنتباه، أثرت الإنتباه فقط إلى التسرع في وصف بعض السلوكات وتعميم هذه السلوكات على جميع هذه الهيئات، فأظن أن هذا التعميم فيه ظلم، ظلم لكل من يقم بواجبه أحسن قيام من دون شك أن في جميع المؤسسات كبر شأنها أم

صغر هناك أشخاص يقومون بعمليات غير أخلاقية، ولكن هذا لايرفع ولا يحق لنا أن نتكلم بشكل عام عن سوء تدبير وعن اختلاسات معممة وعن عدم العناية بالمال العمومي، فهذا ما كان بودي أن أكد عليه، وما جاء بالنسبة للمراقبة تاكد من خلال هذا الافتحاص الذي أدى إلى اعتقال أشخاص سمحت لهم أنفسهم أنهم يتصرفون في المال العام، وكأن ليس هناك لاحسيب ولارقيب، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الآن ننتقل إلى السؤال الآني الثاني، تضرر الفلاحين من الإضرابات المتكررة لعمال وموظفي المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي للمستشارين المحترمين السادة: ميلود العلج، عبد العزيز لقريعة، أحمد الجوهري، سعد بن زروال، حسن القيشوحي، حسن زهير والطاهر الفلالي.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

من خلال هذا السؤال الآني أود أن نثير انتباه الحكومة إلى الوضعية المتأزمة التي تعيشها المكاتب الجهوية بمختلف المناطق المغربية حيث أن نزاعا بين المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي بين العمال المستخدمين أدى إلى اضراب أيام 12، 13 و 14 من الشهر الحالي حيث توقفت كل مضخات وبالتالي كل عمليات السقي بكل المناطق السقوية بالمديريات التابعة للمكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي الشيء الذي تضرر منه كل الفلاحين وأدى بهم إلى خسائر فادحة، وأهمية الموضوع أود أن أدرج مثال جهة الغرب، المنطقة السقوية لجهة الغرب تحتوي على 119 ألف هكتار تساهم في الإقتصاد الوطني بما يناهز 36٪ من مادة السكر و 100٪ من مادة الأرز و26٪ من مادة الحوامض و12٪ من مادة الحليب ناهيك عن الخضر والفواكه. إن أي خلل في المناطق السقوية في هاته الظروف الصعبة التي تتسم برياح شرقية مبكرة وبحرارة مفرطة قد تؤدي بالفلاحين إلى كارثة لاتحمد عقبها، إن أي تأخير في حل هذا النزاع الذي يجمع المكتب الجهوي والعمال والمستخدمين قد يضر بكل البنيات التحتية للقطاع الفلاحي وقد تنتج عنه العواقب التالية:

أولا : إن الرياح الشرقية والحرارة المفرطة لهاته الأيام قد تضر بجميع المزروعات الصيفية من خضر وفواكه وكنانم وأرز، ثم إن أي تأخير في حل هذا النزاع الذي نعتبره خطير بالنسبة للفلاحين الذين غالبا ما يلتجؤون في استثماراتهم إلى القروض وغالبا ما يئنون تحت وطئة الجفاف وتحت ضعف السوق وتحث ثقل المديونية، نطلب من الحكومة الموفرة أن تسرع بحل هذا النزاع لأن الإضراب ربما على ما سمعنا قد يتكرر، وأن الظروف لاتسمح بأي تكرار في حالة عدم الوصول إلى نزاع مع الفئات المتضررة، ثم أثير انتباه الحكومة أن هناك تلاعبات في بعض المكاتب الجهوية في هذه الحالة، وأدرج على سبيل المثال مكتب جهة الغرب الذي توعد وتعهد مع كل الفلاحين المستفدين من مادة الأرز تعهد معهم على أن يسقي جميع المناطق التي تستفيد من هذه المادة إلى أنه في آخر المطاف تراجع ولولا تدخل السلطات المحلية لا كانت الكارثة لكل المستفيدين.

السؤال في هذه النازلة للسيد الوزير المحترم، هل الحكومة كمسؤولة عن المستخدمين وعن العمال عن المكاتب الجهوية، هل ستبعث لجان لتقييم الضرر الذي قد يلحق الفلاحين مع اعتبار أنها هي الوصية على كل طرف النزاع ولايعقل أن تتكرر مثل هذه الأفعال دون مراقبة الحكومة، وفي الآخير كي لاأطيل الكلام نترحم على العامل الذي، ذهب ضحية هذه النازلة، بمنطقة اللوكوس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم،

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

باديء ذي بدء أود أن أشاطر ما قاله السيد المستشار وأن أترحم على روح هذا الفقيد الذي تألمنا كثيرا لوفاته وأغتنمها فرصة، لأتقدم بأحر التعازي لأسرته ولرفاقه في العمل، وأود أن أقول بالمناسبة أن علينا أن نكون حذرين حتى نتفادى كل نوع من الإنزلاقات التي من شأنها أن تعكر الجو داخل وطننا وبين جميع المواطنين.

وأعود إلى السؤال الذي تفضل به السيد المستشار لأقول أنه فعلا توقيف السقي يمكن أن يترتب عنه أشياء غير مرضية على مستوى الإنتاج الفلاحي لاسيما في ذلكم الفصل الجاف فصل الصيف، ولكن في هذا الصدد لابد أن أقول بأن النقابات حارصة كل الحرص على أن لا تضر بمصالح المنتجين المواطنين، وهكذا وحتى وإن لم نكن وصلنا إلى حل يضبط مدلول الخدمة الأدنى أو الحد الأدنى من الخدمة فتلقائيا، نلاحظ في عدد كبير من الجهات أن النقابات حارصة كل الحرص على أن تقدم هذا الحد الأدنى من الخدمة، فاسمحولي بالمناسبة أن أحي الروح الوطنية التي يعبر عنها العمال في هذا المضمار، صحيح أن هناك كذلك نزاع قائم ليس بين المكتب والمستخدمين، بل نزاع قائم بين جميع العاملين في جميع المكاتب ومراكز الأشغال الذين يحاولون الحصول على قانون أساسي، يضمن حقوقهم ويغير ويحسن من أوضاعهم، وفي هذا المضمار يمكن أن أقول بأن المحادثات جارية بين المشغل أي الدولة وممثلي العمال والمستخدمين في هذه المكاتب ولنا الأمل أننا سنصل في وقت وجيز من الزمن إلى حل مرض يلبي أهم الرغبات التي تتقدم بها الشغيلة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار،

المستشار السيد :

السيد الرئيس،

إذا تفضل السيد الوزير المحترم بالجواب صراحة عن السؤال، هل الحكومة مستعدة أن تقوم بتعويض الفلاحين في حالة ما إذا استمر النزاع، وأذكر أنه في موسم 98/99 كانت نفس الحالة عاشها الفلاحون وخاصة المستفدين من مادة الشمندر بحيث أعطيت الأوامر من معمل السكر «بسيدي سليمان» إلى كل الفلاحين لقلع الشمندر وإذا بهم بعد قلع الشمندر يتفاجؤون أن معمل في حالة اضراب واستمر الإضراب 15 يوما ثم أعطي الأمر للإقلاع مرة ثانية بعدما ضاع الإقلاع الأول ولما أقلع الشمندر للمرة الثانية فوجئ الفلاحون بإضراب أرباب الشاحنات وكثير من الفلاحين تضرروا ضررا مطلقا وماعودوش هزوا الرأس من ذيك النهار، تنشفوا، تنكرر السؤال للسيد الوزير المحترم باش الدولة ترافق الفلاح في حالة مشاكل من هذا النوع، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

أريد أن أطلب من مجلسكم الموقر أن هناك طلب للسيد وزير الصحة لإدراج السؤالين المتعلقين، بوزارة الصحة نظرا لإلتزامته في الوزارة، فإلى ما كانش شي مانع، ثم أريد أن أخبر السادة أصحاب السؤالين المتعلقين بالوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير، تأخيرهما إلى حين الإجابة عن السؤال المتعلق بكتابة الدولة المكلفة بالإسكان لأن السيد الوزير هو الذي سيجيب، السيد الوزير المكلف بالإسكان هو الذي سيجيب عن السؤالين المتعلقين بالوزارة، ثم كذلك لدينا طلب من السيد وزير التشغيل لتأخير سؤاله

إلى الجلسة المقبلة، إذن ننتقل الآن إلى وزارة الصحة إلى سمح السيد، السادة المستشارين، إذن السؤال الأول:

التغطية الصحية للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسن خير، محمد الخليفة، محمد تيتنى العلوي، مصطفى الحديوي، عزيز الفلالي، أحمد خريف، جمال مربيعة ورفيق بن ناصر.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الخليفة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

مما لاشك فيه أن لما نتكلم عن التغطية الصحية فإننا نتكلم على التغطية الصحية لجميع المواطنين سواء كان منهم الطبقة الفقيرة أو الطبقة العاملة أو الطبقة المُيسّر لها، فإننا نعلم أن بلادنا تعاني نقصا في التجهيز والأطر الصحية، ورغم الجهود المبدولة فنحن لانتوفر إلا على كل طبيب واحد لكل 2433 نسمة ولانهيء إلا ممرض واحد لكل 1063 مواطن ومستشفياتنا لاتملك القدرة الإستعابية الضرورية فهي لايتوفر إلى على سرير لكل 1081 نسمة، وإذا أردنا أن نحقق التوافق علينا أن نضاعف جهودنا سنويا فنضيف سنويا 700 سرير لغاية سنة 2005، هذا كمدخل لكي نعطي نظرة شاملة على المسائل التي هي موجودة الآن، أما فيما يخص الميزانية، ديالت وزارة الصحة فإن المنظمة العالمية للصحة تجعل معدل ميزانية وزارة الصحة إلى الميزانية العامة للدولة تقل عن 10٪ وهذا أقل ما يمكن لكل وزارة أن تعمل على مسايرة التطور الديمغرافي وإلا فإننا سنرى أن بناء المستشفيات سيتوقف أو سيكون به خلل إذا لم تكن الميزانية، ديالت الدولة واصلة لواحد الرقم لي هو الآن تيبلغ بين 5 و6٪ ولكن لنرجع كذلك السيد الوزير أن الإحصائيات تفيد بأن الدخل اليومي للمواطن المغربي ضعيف حيث أن ثلث المغاربة لايتعدى دخلهم دولارا واحد يعني 11 الدرهم في اليوم، وأن نسبات كبيرة دخل لهم ومعنى هذا أن الشريحة المجتمعية المهمة لم تشملها أي تغطية صحية، كما أن المسجلين في التعاضديات لايتمتعون بالتغطية الصحية الحقيقية إذا نظرنا إلى حجم المصاريف التي يدفعونها والتعويضات التي يأخذونها إن قدر الله أن يأخذوها، وذلك بسبب التماطل واختلاف أسباب رفض الملفات والتفاوت بين الأجور.

إن تقدم الدولة السيد الوزير يقاس بتغطيتها الصحية وهنالك بلدان مثل كندا يتمتعوا فيها بالتغطية الصحية كل كندي أو مقيم بكندا وأن 80٪ من الفرنسيين لهم تغطية صحية وسيتفيدوا كذلك منهم الطلبة، هذا وأن أيها السيد الوزير المحترم إن الهدف من التغطية الصحية أن يشعر المواطن كيف ما كان بأن حكومته تهتم بأمره وبأنها تسهر على حقوقه، فنسائلكم السيد الوزير، ماهي الإجراءات التي عملت عليها الوزارة لتكون هذه التغطية عامة لصالح جميع المواطنين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن الكلمة للسيد الوزير،

محمد الخياري وزير الصحة :

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

بغيت أولا أشكر السادة المستشارين على السؤال ديالهم، أظن السؤال إلى فهمت المشاكل تنعرفوها كلنا، الوضعية ديال الصحة، التراكم، والنتيجة ديال عدم الإهتمام أولا قلة الإهتمام وكذلك قلة الوسائل، والضعف ديال القوة الشرائية ديال المواطنين وأظن ماغديش نفشيو شي سر إلى قلنا بأن حقيقة رغم التقدم حنا باش

حقيقة في نفس الوقت رغم التقدم لي حصل كنا وصلو الآن على كل حال لبعض المؤشرات، معدل ديال الحياة 71 سنة بينما رحنا كنا بعد الإستقلال حوالي 50 يمكن أقل من 50 سنة غير باش نعرفوا حقيقة التطور لي حصل رغم أن الوفيات بالنسبة للأطفال بقيت في مستوى عالي هذا تيعني أنه وقع التقدم وفي نفس الوقت تخلقت واحد العدد ديال المشاكل جديدة بالنسبة للمواطنين، التغطية الصحية، غدي نتناقشو حتى الناس اللي عندهم التعطية الصحية راه متيمشيو المستشفيات تيستقبلوهم ولكنم LA CNOPS (لكنوس) راه متتخلصش المستشفيات باش نكونوا واضحين، فعندنا الآن مشكل قدو قداش في الواقع هانوك Les indigants لي ماعندهومش الإمكانيات تتستقبلهم المستشفيات العمومية وراه معروفين بأنهم ماغديش يأديو، الآن المشكل لي كاين حتى الناس لي عندهم LA MUTUELLE كيجيو كيوقع الإستقبال ديالهم والعلاج ديالهم والمستشفيات متتخلصش بحيث أنه عمليا الآن المستشفيات كتمشي بالميزانية لي قدمت الحكومة ولي صوتوا عليها في مجلس المستشارين، في مجلس النواب باش حقيقة نكونوا في الصورة الحقيقية، لهذا طبعا ذاك المرحلة ماشي من اختصاصي أنا باش ندخل فيما يخص LA CNOPS علاش متتخلصش ولكن على كل حال من بعد المشاكل وعدم تعميم التغطية الصحية بالنسبة لجل المواطنين، والسادة المستشارين، كيعرفوا بأن النظام الآن إللي حنا بصدد تهييئ نظام لي تيتماشى على جوج درجلين بحيث أنه غدي يقسم المواطنين على جزء لي في إمكانوا باش يأدي إما في إطار ديال التعاضدية أو إما إطار ديال التأمين على كل حال النظام ديال التأمين، والجزء ديال المواطنين لي معندوش الإمكانية ولي، وغتكون عندو ورقة ولكن ورقة قارة تتجدد كل 3 سنوات لتعطيه كتشهد أنه معندوش الإمكانيات باش يساهم ومعندوش الإمكانيات باش يأدي وبالتالي لي خص الدولة توفرلو يعني لما نقول الدولة المجتمع يوفرلو الوسائل ديال العلاج ديالو، هاذ النظام حنا الآن في اللمسات الأخيرة ديالو بغيت مرة أخرى خلاف لما ينشر في الصحافة نأكد للسادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام الوطني بأنه من القوانين الأساسية للحكومة جعلها أمامها القانون ديال التغطية الصحية وفي خلال الإجتماعات الأخيرة لاديال اللجان الوزارية ولا في الإجتماعات ديال مجلس الحكومة من جديد تأكد بأنه هناك الضرورة ديال الإسراع لإخراج هذا القانون والحكومة عازمة باش تخرج بهذا القانون إلى الوجود لأنه حل جزء مهم من القضايا والمشاكل الصحية لتتخبطو فيها، في انتظار ذلك ضعف قلة الإمكانيات تنحاولو نستغلوا أحسن ما كان من قبل الوسائل هي متوفرة للوزارة وللنظام الصحي العام.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

تفضل،

المستشار السيد تيتنى العلوي :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالو ولكن تيبقى دائما غدي يبقى في إطار، ولاسيما في إطار التغطية الصحية غادي يبقى دائما المشكل مطروح رغم القانون لي غدي يصدر. ولماذا؟ أولا الإشكالية هو أن الدولة ليست لها الإمكانيات لتقوم بالتغطية الصحية لجميع المواطنين المغاربة واحد، الثاني هو أنه الإشكالية الحقيقية لي مطروحة وهذا الشي كنا طرحناه بجميع الحوارات وطرحنا على الحكومة وفسرنا علميا ما حد في المغرب عندنا 30 صندوق ديال التعاضديات أي الدولة الموظفين لهم صندوق خاص، جميع المؤسسات الشبه عمومية كل واحدة عندها صندوق ديالها، القطاع الخاص غادي للتعاضديات أو غدي للتأمينات هذا تيبين أنه هاذ المجهودات كلها تتفرق وبالتالي الحل الوحيد أن تنقول وخى يخرج القانون السيد الوزير راه غدى يطرح نفس الإشكال الحل الوحيد هو

جمع كل هذا في صندوق واحد وبالتالي غدي نستاطعوا أننا نتغلبوا على العمال، الموظفين لمنخرطين داخل هاذ التعاضدية وفي نفس الوقت غادي نتغلبوا على العمال، الموظفين لمنخرطين داخل هاذ التعاضدية، وفي نفس الوقت غادي نتغلبوا على أولئك الذين ليست لهم أجرة وليس لهم عمل باش هانوك غدا ولأن التعاضدية أشنو هي السر ديالها هو التضامن لعندو تيخلص على لي معندوش وهاذي أشكالية وبالطبع هذا راه ضروري تيخص الحكومة تنبه له، كأنه إلى خرج القانون راه غادي يطرح نفس الإشكال. نقطة ثانية هو أن السيد الوزير الأول في الحكومة الحالية حكومة التناوب صدر واحد المرسوم لي كيفرض فيه على أساس أنه جميع الموظفين يكونوا منخرطين في التعاضدية، لماذ لم يصدر الحكومة، لم يصدر عاود قانون أو للمرسوم لي عاود تتحث على أساس أن القطاع الخاص حتى هو يكون إجباري فيه التعاضدية بالطبع هانوهما بعض الخلالات اللي كاينين ولي تنتمنا أن الحكومة تلافاها وأنها تقوم بشي نظام آخر لي ماغديش يمكن نعاود نجيو نبقا ونعدلو فيه أو غنطيحو في مشاكل عود فيه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيد الوزير،

السيد الوزير :

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

تيظهر لي أن السيد المستشار المحترم دخل الآن في نقاش ديال المحتوى ديال القانون كيفاش غادي نظموا هذا النظام، تيظهر لي لما غادي يجي الوقت الحكومة غادجي الإقتراح ديالها والسادة المستشارين والسادة النواب كذلك غادي يجيبو الرأي ديالهم وإنشاء الله رحنا نخرجوا إلا بشي قانون لي كايناسب الوضعية ديال بلادنا منغلطوش أنفسنا وما كاينش شي نظام مغنخرجوش من لاشئ لشي حاجة لي هي خارقة للعادة، هذا النظام لي خصو الوقت باش يتطور وفي الأخير بغينا ولاكرهنا راه مرتبط بمستوى النمو ديال بلادنا وراه غدي يتحسن تيخصنا نخرجوا هاذ النظام هذا لمبني على أساس ديال التعاضد وديال التضامن وراه غدي يتطور مع التطور ديال بلادنا لأن في الأخير راه حتى لما تتدير 5٪ ديال المساهمة راه 5٪ من الأجور لي كاينا بينما التكاليف ديال الدوا راه بحالها بحال المغرب بحال فرنسا بحال مريكان ماشي التكاليف ما شي مرتبطة بالمستوى ديال النمو، التكاليف هي تكاليف ديال الإنتاج بالنسبة للعالم كله والإمكانيات هي الإمكانيات ديال البلاد اللي باقي في طريق النمو، هذا على كل حال نعتمد أكثر على الإمكانيات البشرية ديالنا وعلى التضحية ديال الأطر الصحية ديالنا باش يمكن لينا نتغلبو على الضعف ديال الإمكانيات المادية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

دائما في نفس القطاع، قطاع الصحة ننتقل إلى السؤال الثاني المتعلق حول دواعي الإمتناع عن فتح حوار مع نقابة الجامعة الوطنية لقطاع الصحة، للمستشار المحترم السيد جامع المعتصم.

فليتفضل السيد المستشار المحترم لإلقاء السؤال.

المستشار السيد جامع المعتصم :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين.

طبعا عرفت بلادنا منذ بداية الإستقلال إقرار ضهير الحريات العامة وتتبيث الدستور يقر بالتعددية السياسية والنقابية، وأعتبر أن هذا مكسب قانوني وإن كان يتم تجاوزه في أحيان كثيرة فهذا

مكسب قانوني ينبغي ترسيخه، وكان من الطبيعي بالنسبة لبلادنا التي دخلت لهذه الألفية الثالثة أن تسهر على ترسيخ هذه المكتسبات وتقويتها لالتقليص منها مع كامل الأسف وهذا هو الذي نشاهده يوميا من التضييق على العمل النقابي وممارسة الحريات في مختلف المجالات. في هذا الإطار ندرج السؤال الذي نطرحه على السيد وزير الصحة اليوم، السيد وزير الصحة الذي رفض فتح الحوار مع نقابة الجامعية الوطنية لقطاع الصحة المنظوية تحث لواء الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب رغم تكرار المراسلات وتعدد المراسلات والمطالبات بفتح حوار جاد حول المشاكل التي يعيشها قطاع الصحة بصفة عامة وتعيشها الشغيلة ديال قطاع الصحة بصفة خاصة، وطبعا نحن لانفهم هذا الرفض إلا في إطار التضييق على ممارسة الحرية النقابية واللي مع كل الأسف تأكدها دورية السيد الوزير، الدورية رقم 95 تاريخ 13 أبريل 2001 التي جاءت فعلا لكي تحد من نشاط العمل النقابي على المستوى الإقليمي والجهوي وأعتقد أنه ذلك الوزير كان يريد أن يكون له دور وكيل عن المكاتب الوطنية للنقابات، طبعا نضيف إلى ذلك منع التجمعات النقابية التي أيضا تتوصل بعض النقابات بالسماح لها بتنظيم تجمعات داخل المؤسسات العمومية ونقابات أخرى تتوصل بقرارات المنع وعدم الترخيص لتنظيم هذه التجمعات داخل هذه المؤسسات. هذا هو الذي دفعنا إلى التساؤل عن دواعي منع أو عن دواعي الإمتناع عن فتح الحوار مع هذه النقابة؟ وأيضا التساؤل عن الإستراتيجية التي تضعها وزارتكم في مجال الحوار مع المنظمات النقابية التي يمكن اعتبارها في إطار الخطاب الرسمي الذي نسمعه شريكا إستراتيجيا بالنسبة لكل القطاعات، ونحن نعتقد أن طبعا الحوار هو الوسيلة يعني الحضارية الديمقراطية للوصول إلى حل مجموعة من الإشكالات التي تعيشها بلادنا وعلى رأسها ما يتعلق بالملف الإجتماعي فهذا هو السؤال الذي نطرحه السيد الوزير ونتمنى أن نتلقى الجواب المقنع.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للسيد الوزير،

محمد الخياري وزير الصحة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

تتشكر السيد المستشار على السؤال، غدي يمكن لينا باش نوضحوا الأمور لأن هذا السؤال كان ممكن يطرحوا سي رحو الهيلع أو سي رحال الزكراوي، أو سي عقى الغازي لكذلك عندهم مركزيات نقابية وتنعرفوا الحمد لله في بلادنا كاين عدد كثير ديال المركزيات النقابية، بقى المشكل الطريقة ديال التعامل مع هذا الواقع إلى فتحت نقاش مع كل النقابات ماغاديش نشتغل فيها، كاين بعض النقابات لي حسب الإنتخابات لي مرت على مراحل مختلفة برزت وعبرت عن التمثيلية ديالها، كاين 3 ديال المركزيات لي الآن ماشي غير في هاذ الإطار في إطار ديال الحوار الإجتماعي العام ديال الحكومة يمكن تظهر نقابة أخرى لما تظهر عن طريق الإقتراع تظهر بأنها كتمثل السلطة الديمقراطية للشغل كالإتحاد العام للشغالين وكاين الإتحاد المغربي للشغل، أما عندي شخصيا سياسيا أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع ثلاثة ديال المركزيات، طبعا مع المركزيات لي عندها تمثيلية وعندها des délègué personnels داخل الوزارة ديال الصحة كاين واحد النوع ديال التعامل مع المركزيات النقابية الأخرى كاين واحد النوع ديال التعامل آخر يختلف مع هاذ المركزيات على ما تظهر بأن عندها تمثيلية هاذ الناس هانوا راه يتوقع اللقاءات ديالهم مع المديرين ديال الإدارة وفي النقابة لي تنكلموا عليها وقع الإستقبال ديال هاذ المدير ديال الموارد البشرية وهو شيء أساسي بالنسبة للعلاقات مع النقابة 2 مرات منذ أن

توليت المسؤولية منذ 7 أشهر، 2 المرات وقع الإستقبال لهذا الأمور تكون واضحة وراه بكل شفافية وبكل موضوعية وميمكنش لينا نمشيو، أنا استقبلت كذلك المكاتب ديال النقابة ديال التعليم العالي فيهم بعض الإخوان لي كان عندهم انتماءات بحالها بحال الإنتماءات ديال النقابة لي تنتكلمو عليها ولكن بناء على أن هاذ المكاتب النقابية ديال التعليم العالي هي لتشمل الأساتذة وممكن نبداو معها حوار، هذا الإطار العام ديال النقاش لي كاين والحوار لي كاين ونهار فاش تغير موازن القوى داخل الساحة النقابية حنا ناس معقولين غادي ناخدوها بعين الإعتبار، فيما يخص 2 النقط لي شار ليهم السيد المستشار، فيما يخص الدورية كذلك بغيت هاذ القضية يعرفها الرأي العام تنشركم على السؤال باش يعرفها الرأي العام فعلا وصلنا دورية إلى كل المندوبيات تنقول فيها حنا تنحترمو العمل النقابي ولكن الفوضى لي كاينة كثرة الوقفات الإحتجاجية داخل المستشفيات بدون استشارة مع المكاتب الوطنية ونظرا لحيوية القطاع الطبي لأن أي إضراب أو أي وقفة احتجاجية عندو انعكاس ماشي على الإدارة عند انعكاس على صحة المواطنين الله يخليكم ضبطوا هاذ المسائل هذا، لي قررتو المركزيات النقابية على الصعيد الوطني مرحبا وحتى واحد متيمنع المركزية النقابية باش تبنى التوقف على العمل أو إضراب أو وقفة احتجاجية ديال المكتب ديالها في المحل الفلاني أو المحل الفلاني، أما باش كل واحد تيتخبا وراء مركزية نقابية ولأسباب ليس علاقة لها بالمصلحة لوقفة احتجاجية هذا اعمل لي كي يحترم الدورية تتحترم بالعكس تتغطي قوة العمل النقابي المنظم وفي نفس الوقت كتحمينا من الفوضى والنتائج المنعكسة ديالها فيما يخص المشاكل لي كتخلق المستشفيات، فيما يخص التجمعات النقابية أنا متنعطيش شي نقابة كيف ما كانت باش دير التجمع داخل المستشفى واللهم إن هاذا منكر إلى فتحنا اجتماعات النقابات داخل المستشفيات لي هما أماكن ديال العلاج وديال النظافة وتنعرفوا ماهي النتائج ديال التجمعات فيما يخص هاذ الميادين هاذي، النقابة لي واقفة على رجليها أولا عندها الإمكان ديالها راه عندها المقرات ديالها ولي عندو شي واحد منخرط معه وعندو ورقة ديال النقابة وهو في ذاك النقابة كيمشي اجتامع في المقر ديال النقابة أما الله يخليك خليو لينا المستشفيات محل ديال الراحة وراكم كتعرفو محل ديال العلاج باش كما تكلمت من قبل ذاك الوسائل القليلة لي عندنا نستعملها باش نوفرها للمواطنين، ثم السيد الرئيس بغيت نفتتم واحد 4 الثواني نثير الإنتباه للسادة المستشارين، حنا والمنظمات النقابية حنا قايمين وتنحاولو وربي المعين بإصلاح القطاع وبتنقية القطاع حضيو راسكم راح واحد العدد ديال عباد الله، لي مبغيش يمشيو في هاذ الإتجاه راه كيمشيو لنقابات وراه كيجي فاش نخرجوا الملفات ديال بعض المسؤولين، ديال بعض النقابات اللي موسخين أكثر ما يمكن الإنسان يقبلو، ماشي كلهم، كنقول كاين بعض المسؤولين وراه، كمغربي ماشي كوزير حضيو راسنا أنه كاين واحد العدد بعض الناس لي مابغينش الإصلاح مابغينش الأمور تقدم وبغيين يبقى التخلويض ولكن يمكن يتخبعوا وراء العمل النقابي وراء النقابات وكذلك كل شي تيعرف الناس تيشتاغلو معه ولي تيناضلو معه. شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير

السيد المستشار المحترم لكم الكلمة.

المستشار السيد جامع المعتصم :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

طبعا الكلمة الأخيرة ديالو خلتني نعاود نتأكد بأنه كاين هاجس تقريبا ليس معقولا الحديث على أنه تحذيرنا من أن الناس يمكن يتظركو في العمل النقابي هناك كلام أنا أعتبر لي ممكن يصون المغرب ويصون المؤسسات ديالو هو القانون. لي خارج على القانون خصوا يتحاكم بناء على القانون ولبتالي هذي هي القضية

الأساسية، وعلى هذا الأساس ديال القانون ما ذهب إليه السيد الوزير من الحديث على المعيار ديال التمثيلية فعلا على أن هذا حوار مستمر مع هذه الحكومة الموقرة حول بدعة الأكثر تمثيلية، طبعا نحن لسنا ضد هذا المبدأ إذا كان عليه توافق مع كامل الأسف هذا قرار أحادي خضاتو الحكومة بُحدها واختارت الفرقاء لي غادي تعامل معهم وحتى ضمن هانو الفرقاء 3 راه متعاملاتش معهم وزارة الصحة بشكل كامل منهم من الفرقاء هاذ 3 ديال النقابات لي تكل عليهم منهم النقابات التي تشتكي، من إغلاق باب الحوار هاذي القضية الأولى.

القضية الثانية هو الحديث عن الدورية هو أنها دارت من أجل مقاومة الفوضى مكينش شي مغربي وطني لي تيقبل الفوضى والنقابات مؤسسات دستورية لتأطير الشغيلة معندهاش رغبة في الفوضى تدفع دفعا وقصرا باش دير احتجاج من تدير هذاك الإحتجاج تديرو بمقتضى القانون لي تيعطيه لها وبالتالي فالدورية ديال السيد الوزير مفهوم منها أنه تتكلم أن هاذ الأنشطة ديال هاذ النقابات على المستوى المحلي ولا الجهوي في مجملها ناتجة عن أسباب غير معقولة واش النضال ديال هاذ الناس على المستوى المحلي ثم أكثر من هاذا حتى إلى كان هاذ الشيء فالنقابات على مستوى المركزية لاتتحمل المسؤولية حتى إذا كان ولابد وظهر للوزارة وظهر للوزارة بأن هناك خروقات وأن هناك مشاكل يمكن اتصل بالهيئات المركزية للنقابات فولهم أودي راه الناس ديالكم في المنطقة الفلانية راه اشنو دارو وشنو دارو واتخد. أما أن تقوم الوزارة بالتدخل لمنع نظالات تتاخدها الشغيلة بناء على قناعة ديالها في إطار يعني مؤسسة نقابية فهذا تتصورو ماشي شغل الوزارة.

القضية الثالثة هي القضية ديال المستشفيات أنها أماكن الراحة وأماكن للعلاج حنا مكلناش هاذ الناس غدي يمشيو يديرو اجتماع في القاعة ديال الإنعاش هاذ واغادي يديرو اجتماع في قاعة عمومية داخل المراكز كيما عطيتو للنقابات الأخرين، جات الدورية تتمنع وجات المراسلة تتمنع نقابة معينة ولكن في نفس الوقت كاين نقابات لي خدات مقرات خدات أماكن وراه الوثائق هاهي كاينة موجودة السيد الوزير ولذلك فحنا متنكولوش ناخدو المستشفيات وتتكلم على العمل النقابي بصفة عامة في إطار الدورية مع كامل الأسف، الدورية ديالكم جات من بعد الدورية ديال الوزير الأول لي دار الدورية ديال 5 نوفمبر 99 بعد التيلكس المشؤوم لي تيتكلم فيه لجميع الوزارات والقطاعات الحكومية باش تسمح للعمل النقابي والجمعيات والأحزاب باستغلال القاعات العمرمية فحنا تنظلبوا القاعات العمومية لي موجودة في هاذي، إلى كانت من حقنا في إطار هاذ الدورية ديال الوزير فهي من حقنا بحال بقية النقابات فهذا هو لذلك فهاذ التوضيحات أردت أن أبديها باش مندخلوش في مغالطات حول أمور غير موجودة وخاصة التي تمس في صميم هاذ ممارسات العمل النقابي، كيما كلت القانون هو الذي سيحمي بلدنا وسيحمي حقوق جميع المواطنين وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير، وشكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

تفضلو السيد الوزير،

السيد الوزير :

شكرا السيد الرئيس.

مغندخلوش في نقاش الوزارة مسؤولة على أن المستشفيات تشتغل، هذه المهمة الملقات على عاتقنا باش تشتغل تكون فيها الوسائل ديال العلاج حسب الإمكان باش الناس لي عندهم الأجرة تيتخلصو من طرف المجتمع يشتاغلو لهذا فعلا الفوضى فيما يخص المستشفيات عندو معنى أخطر من كل المحلات كما كنزيد نأكد أنه أي فوضى في المستشفى لي كي يأدي الثمن ديالها هو المريض لي في الوضعية لي كنعرفو لهذا فحنا في انتظارنا يتنظم هذا الشيء

كله حنا ممنعيش الوقفات الإحتجاجية ولو أنه راه كاين مشكل وواحد الوقت راه غيطرح مشكل، حنا تنقولوا لي بغى يدير شي وقفة احتجاجية توقع الإحاطة علما للوزارة عن طريق المكاتب الوطنية، ماهو منع ماهو والو ولكن باش حقيقة حتى المكاتب الوطنية تكون في علمها بأن في المحل الفلاني علاش الناس واقفين علاش موقفينش باش يتبعو واش حقيقة الإرادة هي إصلاح أولا العمل الإحتجاجي لي كاين في المستشفى الفلاني عندو أهداف غير الإصلاح وهي محاربة الإصلاح وأنا قولت لما قلت نحضيو راسنا، أنا البارح توزع منشور في «قنيطرة» تيدافع على واحد تضبط وكياخذ 5 آلاف درهم باش يقوم بعملية جراحية ووقع التوقيف ديالو لهذا لما قلت النقابات يحضيو راسهم، راه ميصلاحش ناخدو هانوك الناس هانوك، راه هذاك النوع ديال الناس راه ميصلاح حتى لشي واحد لا للبلاد ولا للعباد ولي بغى يبني شي نقابة يبنيها على الناس لي هما نقيين ولي هما صحاح وبغيين يخدموا المستقبل ويخدموا المجتمع، أنا لا أظن بأن النقابة خذات. هاذ المنشور عرف الملف كما هو ولكن منركبوش سياسيا على ملفات لي هي خاسرة مسبقا ولكُنا حقيقة كلامنا بحال أفعالنا كناديو بالإصلاح وتنعملوا كذلك من أجل الإصلاح، وهاذ الشيء راه تيتوجه لينا جميع باش حقيقة الأقوال ديالنا والأفعال ديالنا تكون في نفس المستوى والسادة المستشارين كيعرفوني راه ميمكنش نقيسو شي واحد إلى معندناش المسائل مضبوطة لأن حرصي على الشأن العام في مستوى ديال الحرص ديالي على حماية حقوق وحرية المواطنين، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

نستمع السيد وزير الفلاحة على إعطاء الأسبقية للسيد وزير الصحة ولكن نعتبر هذا كذلك داخل في التضامن الحكومي.

الآن ننتقل من جديد إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات والسؤال حول حملة التضامن مع العالم القروي للمستشار المحترم السادة : محمد فضيلي، محمد الأمين، بلحاج الدرمومي، وأحمد الجوهري.

فليتقدم أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي :

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

عوامل كثيرة تطلب هاذ التعامل وهاذ التضامن مع العالم القروي. أولا رحم الله الحسن الثاني لي حياتو كلها كان يتوجه الأعمال ديال الحكومة باش تنهض بالعالم القروي. والحمد لله محمد السادس زاد في هاذ السياسة وعطى تعليمات واضحة حول التضامن مع العالم القروي، العوامل لي كَلث ليكَم كَبيلى أنه العالم القروي بقى في واحد الوضعية لي حقيقة مشي جديرة بالأعمال وبالإنتاج لي تيقوم بها، والثانية وأنه هاذي قدرة إلاهية أثار الجفاف، واليوم السؤال ديالنا وديال الأخوان أظن هما كلهم متفقين عليه هاذ السؤال موجه السيد الوزير الأول وحنا تنعرفوا والحكومة كلها والمسؤولين كلهم في المغرب، تنعرفو السيد الوزير الأول مشغول ولكن ربما كان يجي السيد الوزير المكلف بالإقتصاد لأنه عندو ارتباط ومعلومات حقيقية بالأوضاع ديال جميع الميادين لأنه وزير الفلاحة تنشوفوه هاذ الأيام هذا الشهور حقيقة كل شيء متوجه له، وتنعرفوا المقدورة ديالو والإخلاص ديالو للعمل ولهاذ الوطن ولكن بغينا نعرفوا واحد السياسة حكومية مسؤولة لأنه منخفيوش عليكم أن العالم القروي الآن، أنا سمحولي كَبيلى مبغيش السيد الرئيس يعطي للوزير الصحة الكلمة باش نبداو نتكلموا في الميدان ديالوا، أهم شيء اليوم ويمكن ليكم تسجلوه وهو الإلتفاتة لي خاص المسؤولين جميعا والمغاربة جميعا يتوجهوا للعالم القروي يتضامن معه كَبيلى كَلتم

واحد الكلمة ديال التضامن حقيقة اليوم المغرب محتاج لتضامن ديال الأبناء ديالو كلها والهيئات السياسية والجمعيات المدنية، المغرب محتاج للتضامن ديالهم والتوافق ديالهم والصبر والإجتهاد اليوم المغرب تيطلب هاذ الشيء والوطن تينادينا بهاذ العمل لكن العالم القروي في واحد الوضعية خاصة وفيها إلى تضامنا وتعاوننا معها فيها الخير للمدن وللحكومة وفيها الخير للملكة وفيها الخير لكل شيء، لأنه كثير من الناس أو من المسؤولين أنا عندي اليقين وخدمت معهم شحال هاذي متيعطيوش لهاذ الجانب الأهمية لي تليق له تيضنو أن العالم القروي واحد شي فلاحة راهم تمى تيفلحو ولكن هما لي بنيين الإقتصاد للبلاد، أنا تنكلو ليكم الكثير من حتى أنه بعض المسؤولين السياسين غضرونا ٤٠ عام وحنا تابعينهم باش ينفدوا لينا السياسة ديال العالم القروي، وغضرونا وخلاونا، وبقينا تابعينهم حتى خلينا العالم القروي في واحد الحالة سيئة، قالي واحد النهار واحد الأخ من المعارضة السابقة وعندو الحق أشنو عملتوا أنتم لهذا العالم القروي؟ أنا متفق معه لأنه تغضرنا وتنطلبوا من الحكومة الحالية باش تعاونا وتعطي لهاذ العالم هذا المكان اللائق به. الحالة راه خطيرة وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للسيد الوزير المحترم.

اسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

وضع هذا السؤال قبل سنة ونيف من الزمان ومند ذلك الحين حصلت تغييرات كثيرة فمن ضمن السادة الذين طرحوا هذا السؤال لم أجد إسم السيد المستشار الذي تفضل بتقديم هذا السؤال، هذا أمر لايهمني ولكن تيهم المجلس وكان من الضرورة أن أثير الإنتباه إلى هذا الأمر، مهما كان الأمر السيد الرئيس، السادة المستشارين فمنذ ذلكم الحين أي منذ قبل سنة ونيف ظهر التضامن مع عالم الأرياف في أبهى تجلياته إذ لأول مرة في تاريخ البلاد وبفضل وجود حكومة التناوب خصص أزيد من 7 ملايير درهم لتطوير الأوضاع في الأرياف وفي العالم القروي، وهكذا اليوم يمكن أن نقول وأن نفتخر بأن ما يربو عن مليون من سكان الأرياف يصلهم الماء السليم الصالح للشرب، كذلك لابد أن نقول وأن نفتخر بأن قطيع الماشية ببلادنا لم يتأثر سلبا بشكل كبير من جراء سنتين من الجفاف وفي بعض المناطق من جراء 3 سنوات من الجفاف أو أكثر من 3 سنوات وعدد هذا القطيع كما يعلم الجميع يفوق 20 مليون رأس، كذلك لابد أن نقول وأن نفتخر بأننا استطعنا أن نفك العزلة على عدد كبير من القرى ومن المجموعات البشرية بالأرياف، وبالبوادي، كذلك لابد أن نقول بأننا ونفتخر بأننا استطعنا رغم الصعاب ورغم قلة الإمكانات أن نوفر للمواطنين في الأرياف ما يصل إلى 15 مليون يوم عمل، فكل هذا دليل على أننا في استطاعتنا نحن المغاربة أن نتضامن مع إخواننا في الأرياف الذين يمثلون نصف ساكنة البلاد والذين يساهمون في إثراء الوطن بما قدره 13٪ إلى 20٪ حسب السنوات من الإنتاج الوطني الداخلي الخام، وهذا حصل الآن وليس في الماضي هذا أضن شيءيجب أن نسجله وأن نفتخر به وأن نسعى إلى تقويته فعلا ما قمنا به لايكفي أبدا للإستجابة إلى كل حاجات إخواننا في الأرياف، الذين لازالو يفتقرون إلى المستشفيات في غالب الأحيان وإلى المدارس في بعض الأحيان وإلى الطرق المعبدة إلى غير ذلك من الأشياء، ولكن هاذي خطوة أولى سنستمر عليها حتى نسعد سكان الأرياف بما نستطيع وبماهو في إمكاننا، كذلك لابد أن نقول أنني متفق تماما مع مضمون السؤال كما ورد عليه مكتوبا عندما أكد أصحابه على ضرورة التضامن بين الجميع المغاربة وليس فقط

الإكتفاء لعمل تقوم به الحكومة أنا أتفق مع هذا وعلينا أن نقوم لهذا العمل في إطار جمعيات من المجتمع المدني حتى نخفف العبء على سكان أريافنا وقرانا وبوادينا شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الكلمة لسي الحاج الدرمومي.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي :

شكرا السيد الرئيس ،

مشي ندخول معكم المجادلة في إسم السائل شريف لأنه هاذي مسألة ديال المكتب ولكن لتيمكن لي نكول إليكم هاذ الشيء لي قلتيه، راه مشي هو الواقع لأنه البطالة بقى في البادية تقريبا على ما كانت عليه، السكن لازال، واش البادية هاذ البرامج ديالكم ديال السكن فين ماجى شي واحد يدير بيت تاع القصدير ملاير والبادية تيتحركو في الشمس، كاين شي برنامج وعينا مانطلبوا فيه ديال السكن، معينى للطبيعة معينى للوضع المادي واش جميع الجماعات القروية خاويين، وتنزيدو نخويو فيه تقريبا الجميع فيهم شحال 20 دار 30 مع أنه يمكن لينا نديرو فيها 200 ويبقاو الناس في بلادهم، الإعانات للفلاح فيناهما القرض الفلاحي تيويرهعدد من هنا من هاذ الباب وتيضربو من الباب الآخر الإعانات فيناهما لحفر الآبار فيناهما، يعني السيد الوزير حنا مع الحكومة و نصوتوا معها ونتعاملو معها ولكن ميبقاش لينا نبقاو ساكتين على المآسي لي تنعيشوها في البادية خصنا لابد من الحكومة تعطينا وسائل باش القرض الفلاحي ملي تنهضروا على القرض الفلاحي متيعجبكمش الحال، هذا هو الواقع راه مصاييبو كثيرة ديال القرض الفلاحي راه اليوم قرت الفلاحة كلهم مناش، لأنهم موظفين ما مدينهاش في اسمو ومخلصين من عندهم وتيعملوا هاذاك الشيء لي بغاو وأنه تجهيز الأماكن ديال القرض الفلاحي، واش قدر عليه الفلاح راه فلوس الفلاح هانوك لي تيعمل بيهم، ماشي فلوس، على الأجهزة لي عندهم place pèdrie ملايير متعددة واش قاد عليها الفلاح، «لوسيو» ضربنا معها حيدت جاب لينا القرض الفلاحي نزل علينا، لا لزمنا الله يجازيكم ملي نتكلمو راه حنا ماشي تنقضوا فقط يلى جيتو عامين ميمكنش ليكم تغلبوا على هاذ المشاكل، راه مشاكل كبيرة حنا متفقين عليها وتتطلب واحد الوسائل ضخمة ولكن تنشوفوا بأنه ربما خوفكم من الموضوع أو بعض المساطر القديمة خوفتكم أو بعض الأشياء ما زال مدخلناشي كما ينبغي في حل المشاكل، البادية مازالت في الحقيقة موصلتش ليها الأغلبية فيها مشات المدن ممشاتش البادية.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

السيد الوزير،

السيد وزير الصحة :

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

فاظن أن السيد المستشار في رده على تدخلي أو على جوابي لم يكن موضوعيا حيث أنه ظن بأن كل ما أنجز لم يكن موجودا على أرض الواقع ولذلك سأستدعيه للقيام بجولة معه يدا في يد حتى نقف عندما أنجز في هذا الظرف الوجيز من الزمن. هذا من جهة من جهة أخرى لابد كذلك أن نقول بأن القرض الفلاحي الذي أشرتم إليه من دون شك أنه له مساوي وإن كانت له كذلك ولا زالت كذلك محاسنها محاسن كثيرة لولا القرض الفلاحي لما رأينا المدن مكتظة بالنازحين إليها من الأرياف فالقرض الفلاحي ساعد على استمرار الحيازات الصغيرة في بلادنا والآن نتمنى أن ندخل الإصلاح الضروري عليه ليستمر في عمله وليطور الفلاحة أساسا المنتجين الصغار، فمن دون

شك أن مانقوم به غير كاف ولكن أظن أننا الآن أخذنا الطريق وعلينا أن نسير فيها إلى أن نصل إلى ما يرضي شعبنا ويرضي سكان أريافنا شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي حول توفير فرص الشغل بالعالم القروي للمستشارين المحترمين : السادة سعيد التدلاوي، محمد السلامي، كبور الماسي، عادل المغطي، ميلود عفوت، اسماعيل قيوح، محمد بلحسن، محمد الذيبوني، علي الخضراوي، محمد هلال، والبكاي بورجل، فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار :

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

من الإجراءات الهامة التي يتضمنها البرنامج الإستعجالي الذي أقرته الحكومة للتخفيف من أثار الجفاف نجد أن التشغيل يحتل الصادرة في هذا البرنامج نظرا لما له من دور إيجابي في الإستجابة الفورية المتطلبة وتطلعات السكان في المناطق المتضررة والحيلولة دون هجرتها نحو المدن، وإذا كان الإجراء يهدف أساسا إلى التخفيف من تدهور القدرة الشرائية للفلاحين والعاطلين وتمكينهم من مواجهة المتطلبات الأساسية والضرورية للقوت اليومي فقد تبين من الإحصائيات التي تتوفر عليها بعض الجماعات المحلية أن الإعتمادات التي وضعت رهن إشارتها لهاذا الغرض تكشف أن المدخول الذي يستحقه كل مستفيد من هذه العملية لن يتجاوز 80 درهم خلال 8 أشهر أي معدل 10 دراهم شهريا في أحسن الأحوال وإذا كانت هذه الأرقام غنية عن التعليق بالنسبة للمستفيدين من الساكنة النشيطة، فكيف سيكون الحال بالنسبة للطبقة العريضة لسكان البادية من العجزة والمرضى والمعوقين، والذين لم يألفوا العمل داخل الأوراش أولا تسمح لهم وضعيتهم الإجتماعية بذلك، بناءا على المعطيات السالفة نود أن نسائل سيادة الوزير عن الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة لمساعدات الطبقات التي لا يمكن أن تدخل ضمن اليد العاملة القادرة على إنجاز مشارع تنموية محلية المقررة في البرنامج؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الآن الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

هذا السؤال كذلك طرح قبل سنة ونيف، وبالتالي أظن أن عدد من المعطيات التي وردت ضمنه أصبحت متجاوزة، ولابد أن نقول كما سبق لي وأن أشرت إلى هذا الأمر أننا الآن استطعنا أن نوفر في ظرف سنة وشيء قليل من الشهور ما يربو عن 15 مليون يوم عمل وهاذ أيام العمل تهدف أساسا إلى القيام بأعمال تعود بالنفع الكبير على سكان الأرياف أي شق المسالك والطرق لفك العزلة وكذلك حفر الآبار، وكذلك العناية بكل ماهو متصل بظروف عيش الساكنة فأظن أن الأرقام التي وردت في سؤالكم السيد المستشار لم تبقى واردة بعد سنتين أو سنة ونصف من تطور الأمور في البوادي.

فعلا مهما كان من أمر يبقى أن هناك عدد كبير من سكان الأرياف لازالوا يعانون من البطالة أو ضعف التشغيل les sous emploie وهذا راجع بالأساس إلى النمو الديمغرافي القوي الذي سجلته البلاد منذ الخمسينات والستينات والذي نرى نتائجه اليوم، فهذا كله ناتج عن سوء التدبير حصل في الماضي والآن نؤدي ثمنه

وعلينا أن نسعى أساسا إلى تظافر الجهود حتى نصل إلى أن نخفف كما قلت قبل قليل من وطأة آثار الجفاف والبؤس على سكان أريافنا وأظن أن في هذا المضمار دور القطاع الخصوصي للبادية يجب أن يكون أكثر كثافة وأن لاننتظر دائما أن يأتي الفرج من لدن الحكومة لأن الدولة لاتتوفر دائما على كل الإمكانات التي من شأنها أن تستجيب إلى ماهو ما السكان في حاجة إليه. إذن، هذا مايمكن أن السيد الرئيس شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هل هناك تعقيب،

تفضل السيد النقيب سي السلامي.

السيد المستشار محمد السلامي :

السيد الرئيس،

نشكر السيد الوزير على جوابه المقتضب ونقول له عندما وضع فريقي الديمقراطي هذا السؤال لم يعمل في حسابه أن السيد الوزير سيجيء وسيجيبنا بما أجاب به كنا ونحن نضع هذا السؤال وهناك سؤال آخر سيأتي عن الشغل في الحواضر، كنا نأمل بأن السيد الوزير سيجيء وسيقول لنا ما هي التدابير، يبشر الشعب المغربي، الرأي العام بالتدابير التي ستتخذها الحكومة لرفع البؤس والفقر عن العالم القروي كنا نهدف من وراء سؤالنا أن تجيء الحكومة وتقول لنا ماهي الإجراءات التي اتخذتها ليبقى القروي في قريته ولايهاجرها وعندما نقول لايهاجرها، لايهاجرها إلى المدن ويعشش بجوانبها ولايهاجرها إلى البحر لتأكله الحيتان ولايهاجر القروي إلى الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، نسمع دائما وأبدا أن المغاربة يموتون بالمئات في البحر، ويموتون في السجون في أوربا نظرا للهجرة السرية لأن القروي المغربي رجل نشيط، رجل عامل، رجل يحب العمل ويبحث عنه ليس بكسول ماذا وفرت الحكومة لمناصب الشغل لهذا العالم القروي، بالأمس قرأت في الصحيفة أن 60٪ من النشيطين في العالم القروي يعانون من البطالة، هذا هو الشيء لي كنا نهدف من وراء سؤالنا، لذلك نطلب من السيد الوزير أن يبشر المغربي القروي بالإجراءات التي تضمن له الكرامة والحياة السعيدة في أرضه، سيما وإننا في السنة الثالثة من الجفاف، هذا هو لي كنطلبو من حكومة صاحب الجلالة تبشر به المغاربة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

فذكر إنما الذكرى تنفع المؤمنين، مرة أخرى أعود إلى أن أقول بأن برنامج محاربة آثار الجفاف لم يتحقق من قبل، قبل أن تأتي هذه الحكومة، وهذا البرنامج كله مخصص للعالم القروي ففي ما يخص الشغل أو أيام الشغل خصصت له ما يفوق عن نصف الإعتمادات التي رصدت لهذا العالم القروي في فترات الجفاف وعندما نقول أن نصف هذه الإعتمادات رصدت إلى ذلك معنى هذا أن هذا عمل مباشر، أما الأعمال الأخرى هي كانت تدر أموال تبقى في المناطق الريفية وفي القرى، لايمكن أن أبشر المواطنين بشكل متسرع فما أفسده تدبير سيء لمدة 40 سنة لايمكن أن نصلحه في ظرف سنتين أو 3 سنوات. ولايمكن أن نقول بأننا تحملنا المسؤولية في ماهو حاصل اليوم ولكن ما نقوم به اليوم سيأتي أكله بعد مدة من الزمن وسيرى الجميع ما أقوله في هذا المضمار، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير المحترم،

لدينا ثلاث أسئلة تصب في نفس الموضوع ونظرا لوحدة الأسئلة أقترح على السادة المستشارين المحترمين أن نتناول السؤال الأخير نظرا لإقتراب وقت الصلاة، صلاة العصر وسنرفع الجلسة لـ 10 دقائق لأداء صلاة العصر.

ونتطرق إلى السؤال الموالي استثمار الإنتاج الوطني من الزيتون.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو معايير منح التعويضات للفلاحين في إطار التأمين على الجفاف للمستشارين المحترمين السادة : رحو الهيلع، وبوطاهر البوطاهري، محمد النواحي، حميد كوسكوس، محمد اشنينة، فليتفضل السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

السيد المستشار رحو الهيلع :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

كما هو علم الجميع فإن الموسم الفلاحي الحالي عرف واحد الجفاف متفاوت الخطورة حسب المناطق، بالخصوص في المناطق البورية في هذا المناطق هاذي بالذات الفلاحة تعاطو بكثرة للتأمين على الجفاف لكن الإستفادة من هذ l'assurance هذه طرحت هذ السنة واحد الإشكالية كبيرة بحيث باش يستافد الفلاح المتضرر من هذ التأمين هذا خاص الجماعة ديالو ككل يكون مصرح بها أنها جماعة منكوبة وبالتحديد إلى كانت هذ الجماعة بمنكوبة تتقوم بالمصالح التقنية ديال الوزارة فعين المكان بجمع عينات من الضيعات وتتقرر بالتالي أو يقرر حسب المعطيات ديالها إذا كانت هذ الجماعة منكوبة أو لا، وبالتالي يقرر في مصير واحد العدد ديال الفلاحة علما بأن الجماعات المحلية في المناطق البورية تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي 30، 40، 50 حتى لـ 60 ألف هكتار وبالتالي تيصعب تغطية هذ المساحات كاملة خاصة وأن المصالح ديال الوزارة الكافية ديال الوزير معندهمش الوسائل الكافية ديال التنقل «دجيبات» مبقاوش حصص ديال l'essence جدا وبالتالي هذاك التقني لتيكلفوه بهاذ العملية هاذي تيتنقل على حسابوا بالسيارة ديالو وبالطبع تيكتفي ببعض الضيعات المتواجدة بجانب الطريق والطريق لي فيها «الكودرون» وما أقل هذا النوع من الطرق في العالم القروي، هذا اموضوع آخر، وهنا بالتالي تكون تخادت قرارات مصيرية لواحد العدد ديال الفلاحة بمعطيات غير متكاملة، وتصوروا معيا السيد الرئيس إلى أخدينا كمثال أقليم الخميسات كاين واحد العدد ديال الجماعات منهم مثلا جماعة «عين سبيت» «أيت يادين»، «أيت ميمون» «مجمع الطلبة» «سبتايتيكو» إلى آخره، هذا الجماعات كلها 60٪ ديال الأراضي ديالها تقريبا معطاتش أكثر من 3، 4 حتى لـ 5 في أقد التقدير ديال القناطر في الكطار، فتصورو معيا واحد الفلاح السيد الوزير عندو 5 الكطارات عامر ديون حتى لوذنيه كسائر الفلاحة وهذا الموضوع آخر كذلك وفيه مايتكال هاذ الفلاح هذا مخلص L'assurance في الوقت ديالو عندوا الجفاف لأن هانوك 5 الكطارات ديالومعطاوهش أكثر من 4 القناطر في الكطار، نجيو في آخر المطاف ونكولو لو أنت معندكش الحق في التأمين باش غدي يحس هاذ المواطن هذا غيحس بالحيف هذا أكثر من الحيف هذا راه تقريبا ظلم ولدى السيد الوزير تنطلبوا منكم باش توضحوا لنا للمجلس وللرأي العام والفلاحة كذلك شناهي الأسباب لي أدت إلى هاذ الوضع الشاذ وكذلك شناهي الإجراءات الممكن اتخادها في أقرب الآجال لإنصاف هاذ المواطنين هاذ الفلاحة والفلاحة المتضررين لما تيطالبو غير بحقهم لأنه خلص L'assurance في وقتها عندو الجفاف ومتبوث ماخصوا غير التعويضات. شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

فيما يخص المعايير المستعملة لضبط حالة الجفاف فكما قال السيد المستشار هي مبنية على تحر ميداني تقوم به بعض المصالح التابعة للوزارة وهذه التحريات التي تعلن هذه الجماعة القروية التي توجد بها هذه الحيازات هي جماعة قروية تضررت من الجفاف، فهاذ الإعلان طبعا تتبعه قرار وزاري ثنائي بين وزير الفلاحة ووزير المالية الذي يساعد على تقديم الدعم للمؤسسة التي تقوم بالتأمين وفي هذا المضمار لابد أن نقول بأن هذا الدعم الذي تقدمه الدولة يصل إلى 16 المليار سنتيم في هذه السنة فهذا العمل هو ما حصل الإتفاق حوله طبعا نحن الآن نمر من تجربة هذه التجربة بدأت في النصف الثاني من العقد التاسع من القرن الماضي وهاذ التجربة هاذه طبعا نستخلص منها بعض العبر والدروس ومن دون شك أننا سنصحح المسير طبقا لهذه التجارب التي نمر منها، وهذه من الأشياء التي تلفت النظر، طبعا هناك عقدة بين الفلاح والمؤسسة التي تقوم بالتأمين وإذا ما اعتبر الفلاح أن هذه المؤسسة لم تقم بعملها أو خلت بواجبها فيمكن طبعا أن يلجأ إلى القضاء للتقاضي في الموضوع الذي يهمه، هاذا ما يمكن أن نقول علما كما أشارت إلى أن هذه تجربة الآن تهم فئة محدودة نسبيا من الفلاحين بأريافنا ويمكن أن نصحح طرق التعامل بالنسبة للسنوات المقبلة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الكلمة للسيد رئيس الفريق،

السيد المستشار رحو الهيلع :

شكرا السيد الوزير على الإضاحات لي أعطانا، أكيد أن التجربة هي في البداية ويعني بالذات بأنها صالحة في الميدان ديال العالم القروي والفلاحة بالخصوص البورية لكن السيد الوزير وهو في انتظار إصلاح هذا النظام هذا واللي لازم باش يتصلح هنالك ناس متضررين والقرض الفلاحي تابعهم، أشنو غيديرو ميمكنش هاذ السيد عاد يمشي يدير دعوى في المحكمة لأنه هو هاذيك العقدة اللي عندو، هاذ العقدة هو ما عمرو تفاوض عليها لأنه مشى القرض الفلاحي باش يتسلف كَالوا لو دير L'assurance أو لامنعطيكش، وقع، مقرى هاذ العقدة ما والو، زيدون الأغلبية راه أمين وهاذ الشيء راه نيت خارج في الإحصائيات لي اعطيتونا الرسمية فإلى خدينا مثلا هاذ السنة هاذي أكيد عممنا وكلنا بأن التجربة ناجحة وغدى مزيان ولكن أشنو هو المصير ديال هاذ الناس اللي ضايعين اليوم واش غادي يبقاو في هاذ الحالة هاذي تنصلحوا العام الجاي أو كاين شي حاجة لي يمكن الحكومة لأن هو غادي يدعي هو L'assurance، L'assurance مشي هي لي دارت المعاينة، لي دار المعاينة هي المصالح التقنية ديال وزارة الفلاحة ومشي زعما متعمدة رحنا كلنا بأن قلة الوسائل هي لي حلات هاذ النتائج نوصلوا ليها، حنا تنكولو دابا بغينا نصلحوا هذاك المعطيات لي تبنات عليها القرارات، راه الناس كاين لي باقي مخلي واحد القطعة من الأرض ديالو محصدهاش وتضيعلو الآن باش يخليها كحجة اللي باش يجيو يعاودوا ينظروا في هاذ القضية هاذي، هذا هو لي تنطلبو الآن شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

شكرا السيد الوزير،

إذن طبقا للنظام الداخلي سأرفع الجلسة لأداء صلاة العصر والمدة هي 10 دقائق.

من السيد الوزير الفلاحة المتعلق بالجفاف وأثره للمستشارين المحترمين السادة : عمارة الحاج عمارة، الحاج حسن زهير، محمد صالح اقميزة، حسن أوتغليست، أبو زايد عبد الله، محمد المنصوري، لحسن بوعود، عبد اللطيف الإسطنبولي، المكي الزيزي وحميد الإدريسي.

الكلمة للسيد الحاج عمارة فليتقدم لتقديم السؤال مشكورا.

السيد المستشار عمارة الحاج لعمارة :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير لقد أصبح الكل يقر بأن الجفاف لم يعد شيئا عابرا وإنما أصبح مزمنا، قد تتفاوت حدته من جهة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى ولكن القاسم المشترك بين المناطق المتضررة هو ندرة المياه وازدياد الطلب على الأعلاف، استحالة تأدية ديون القروض مما يرفع بشكل مهول من فوائد التأخير وبالتالي استتباع دائرة الهجرة نحو المدن، وإذا كان هذا هو الواقع السيد الوزير فإننا لانتكر ما قامت به وزارة الفلاحة في السنة الماضية من مجهودات والحكومة ككل، ولكن السيد الوزير نطلب من الحكومة لأن هذه السنة بعض المناطق وبعض الأقاليم أصبحت في حالة مزرية فأعطيكم على سبيل المثال إقليم «شيشاوة» الذي تعرفونه جيدا لأن هذا الإقليم يعيش الآن هجرة مستمرة كاين بعض الدور معالي الوزير لي مابقى فيهم حتى واحد فلهذا تنطلبوا من معالي الوزير أن تعطى الأسبقية لهذه الأقاليم فيما يخص الأعلاف، الأعلاف راه بغاو ياكلوها الناس للكسب، تياكلوها للمعيشة ديالهم، فلهذا معالي الوزير نستنجدكم ونطالب منكم أن ثغيتوا هذه الأقاليم لأنها في أمس الحالة إلى أبسط الدعم حتى يستقروا هؤلاء الفلاحين في مناطقهم ويبقوا قاطنين في دواويرهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في الواقع الجفاف هو لصيق بمنطقتنا المناخية وليس بشيء جديد فمناخنا دائما مطبوع بشحة الأمطار إما أن تكون هذه الشحة شاملة كما حصل في السنة الماضية مع كل أسف. أو أن تكون جزئية كما حصل بالنسبة لهذه السنة حيث أن الجزء الشمالي من البلاد في مجمله تمتع بأمطار لابأس بها وغزيرة أحيانا مما جعل المراديد الفلاحية تكون مرتفعة إلى حد يمكن أن نعتبره من الحد الأقصى ومناطق أخرى لم تسقط فيها الأمطار بالقدر الكافي أو انعدمت كليا الأمطار فيها، ومن ضمن هذه المناطق طبعا كاين المنطقة التي أشرتم إليها السيد المستشار.

ففي ما يخص هذه الظاهرة، واستنادا على هذا المعطى قررت الحكومة أن تعيد الإنتشار بالنسبة للإعتمادات المخصصة للمرحلة الأخيرة من البرنامج الذي تقرر وضعه قبل سنة وبعض الأشهر، فهاذ إعادة الإنتشار شتعطي الأولوية إلى المناطق المتضررة كمنطقة «شيشاوة» ومنطقة «سوس» ومناطق «حاحة» والمناطق الموجودة في المغرب الشرقي، وأحيانا كذلك حتى بعض المناطق في الجهات الشمالية في بعض نواحيها، فهاذ إعادة الإنتشار هي التي تتجلى من خلالها إعطاء الأسبقية لهذه المناطق، إنقاذا لما يمكن إنقاذه، من دون شك أن السكان في دائقة وعدد من هؤلاء السكان يهاجرون الأرياف ليستقروا في المدن بحثا عن الماء الشروب، بحثا عن نوع من الحياة الأكثر لطف نسبيا مما عليه في قراهم.

فيما يخص مشكل الماشية، سبق لي أن قلت أن هناك اهتمام مركز على المواشي في هذه المناطق، وأود بهذه المناسبة أن أقول أن الحكومة قررت أن تعفي مادة الشعير من الموكوس ومن الجبايات الجمركية المفروضة عليها سعيا إلى تلبية حاجات السكان ومن شك أن هذا الإجراء سيدخل حيز التطبيق في الأيام والأسابيع المقبلة، وسيمكننا هذا الإجراء من توفير الشعير الذي نعلم أنه لايقتصر أو لايقتصر السكان على تقديمه إلى مواشيهم بل يستعملونه كذلك من أجل التغدية البشرية.

هذا ما يمكن أن نقول السيد المستشار، السيد الرئيس، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم،

تفضل.

المستشار السيد عمارة الحاج لعمارة :

السيد الرئيس :

بودي أن أشكر السيد الوزير على جوابه، وأطلب منه التعجيل في هاذ الباب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي المتعلق بتعويض المتضررين المؤمنين على الجفاف. للمستشارين المحترمين السيدين : محمد بن الشايب ومحمد بلحسن خير، فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

الكلمة لسي محمد بن الشايب،

السيد المستشار محمد بن الشايب :

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كما تعلمون السيد الوزير أن عملية التأمين على الجفاف عرفت هذه السنة في بداية الموسم إقبالا كبيرا من طرف الفلاحين نظرا لعامل التحفيز الذي يحق المزارعين على مباشرة أراضيهم في الوقت المناسب، وخاصة مع توالي سنوات الجفاف، وقلة السيولة النقدية وفعلا تجند الفلاحون للإنخراط في عملية التأمين حيث أن المساحات المبرمجة لتغطيتها بالتأمين لبعض المناطق قد استنفدت، ورغم إضافة مساحات أخرى خارج البرنامج لم تلبى طلبات التأمين أصيبو مع كامل الأسف بخيبة الأمل من جراء الإقصاء الذي مورس في حقهم عن طريق مصالح وزارة الفلاحة التي قامت بعملية التقييم بمفردها دون إشراك ممثلي الفلاحين وأجهزة أخرى من ذوي الإختصاص.

كما أن المقاييس التي اعتمدت في تحديد المستفدين تعتبر منافية لطبيعة الأشياء بحيث أن الفلاحين المؤمنين لمستويات اثنين وثلاثة أي مستوى اثنين هو الحد الأدنى 10 القناطر، والمستوى ثلاثة الحد الأدنى هو 15 القنطار، ثم إقصاؤهم من عملية التعويض بدعوى أن مناطقهم لم يعلن عنها رسميا بأنها مناطق منكوبة، وبالتالي لم يتم تعويضها الشيء الذي يتنافى مع روح وأهداف فلسفة التأمين على الجفاف، ورغم نتائج التقييم المعلن عنها رسميا من طرف مصالح وزارتكم السيد الوزير، التي لم تجانب في الحقيقة نظرا لغياب الشفافية الكافية، ورغم هذه النتائج والتي لم تصل إلى الحد الأدنى المؤمن عليه لم يعوض الفلاحون عن النقص الحاصل بين ماهو مؤمن عليه، وبين ما أعلنت عنه نتائج التقييم الرسمية. بحيث اللي مشاوليه 15 القنطار والنتائج الرسمية فيها 8,5 و9 القناطر لم يتم تعويضهم على النقص الحاصل بين التقييم وبين المؤمن عليه.

السيد الوزير،

إن نظام التأمين المعمول به حاليا يعرف خللا كبيرا يجب إصلاحه مستقبلا بإشراك المهنيين في صياغة قوانينه وتعويض

المتضررين حاليا من هذا النظام تفاديا لكل بلبلة وجعل الفلاحين يقبلون على الموسم الجديد بروح التفائل وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

كما سبق وأن قلت فالآن نخوض عمليا تجربة بدأت سنة 1996 وسنقوم بتقويم هذه التجربة من دون شك في هذه السنة أو السنة المقبلة، وما يلاحظ هو أنه فعلا كاين هناك إقبال، إقبال على الإهتمام والتعاطي إلى التأمين حيث قفزت المساحة من 100ألف هكتار في قبل سنتين إلى 300 ألف هكتار هذه السنة، طبعا هذه المساحة لا تغطي كل الضيعات المنتجة للحبوب، ولكن هذا داخل في إطار هذه التجربة التي تنحصر في المنطقة الشمالية الغربية للوطن.

فمن دون شك أن قلة الإمكانات تعرقل عمليات التقويم الدقيق، ولكن نسعى رغم ذلك إلى اختيار العينات بشكل مضبوط ونقوم بعملية التعميم لما نصل إليه من خلاصات، وأود أن أقول أن هذه العمليات لم يقم بها الإختصاصيون في وزارة الفلاحة بل غالبا ما يكون مصحوبين بممثلين عن السكان وممثلين عن السلطة حتى تكون الإستنتاجات أقرب ما يمكن إلى الواقع.

فيما يخص الترتيب الذي نعتمده، فكما أشرتم إلى ذلك السيد المستشار هناك المساحة المتلفة عندما لايستطيع الفلاح أن يحصل على أي قنطار من الحبوب، ثم هناك حالة ثانية وهي حالة نمو الحبوب جد ضعيفة، أي أن الإنتاج والمردود لايصل إلى 5 قناطر لكل هكتار، ثم حالة نمو الحبوب ضعيفة من 5 إلى 10 قناطر للهكتار، ثم حالة نمو الحبوب المتوسط من 10 إلى 15، ثم حالة الحبوب الجيدة إلى مرضية بالنسبة للمردود وهي 15 القنطار فما فوق، فهذه المعايير هي التي نبني عليها عمل الإعلان والتقويم بالتأثر بالجفاف أو عدم التأثر بالجفاف.

في الواقع لا أخفي عليكم السادة المستشارين أن على الدولة أن تنسحب من هذ الميدان وأن تترك الفلاحين يتعاملون مع دور التأمين وأن يضبطوا العقد التي تربطهم بهذه الدور هذا هو أنجع ما يمكن أن نقوم به في هذا المضمار وإلا سنكون دائما مسؤولين على أشياء لانتحكم فيها بشكل مطلق، فطبعا هذا فقط رأي سنناقشه بعمق إما في إطار لجنتكم الموقرة، أو في إطار الوزارة حتى يستقر التصور، يكون متقاسم فيما بيننا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

السيد المستشار محمد بن الشايب :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

التعقيب على جواب السيد الوزير بأن أشار في مداخلته بأن مصالح وزارة الفلاحة قامت بتقييم الحقول بمشاركة السكان والسلطات المحلية، هذا الشيء لم يكن موجودا بدليل أن الوزارة أو المصالح ديالها هي التي قامت بالتقييم لوحدها، وهذا نعتبره خرقا لماذا؟ لأن وزارة الفلاحة هي طرف وهي رصدت واحد الإعتماد ديال 16 مليار في العملية، وبالتالي أصبح التخوف سائدا من الإقصاء المتعمد نظرا لضعف الغلاف المالي المخصص لهذه العملية، حتى تبقى في قيمة الغلاف المالي وثم الإقصاء، حنا مع السيد الوزير لدفع هذا النظام مستقبلا وجعله إطارا للتحفيز والإنتاج، ولكن المتضررين

الحاليين الذين أنوا واجب الإنخراط، ونعطي مثال حي نعم آسيدي فالشاوية عندنا إلى آخره جماعة تقصات «كالباركيين» «والجقمة» «ولاد صالح»، «ولاد صباح»، و«الدروة»، ولاد زيان» إلى آخره و«تمدرست»، ونعطي مثال حي جماعة مجاورة يمكن تيعرفها السيد الوزير حصلت على 8 القناطر الناس مأمنين على 15 القنطار 8 يتم تعويضهم لأنه أعلن عنها منطقة منكوبة، عندهم 8 حصلوا عليها في الهكتار وL'assurance غادي تعوض ليهم، جماعة مجاورة عندها 50 كيلو زايدة 8,5 القناطر مغداش تعوض الفلاحة ديال الجماعة المجاورة ديال الرياح مثلا خادوا 3 آلاف درهم مع القرض الفلاحي، غدة غدي يخلص بالقرض الفلاحي، الجماعة المجاورة ديال «المباركيين» مثلا خضت 3 آلاف درهم من القرض الفلاحي في هكتار مثلا حصلت 8,5 القناطر مغداش تعوضهم L'assurance وبالتالي غدي يعجزوا على الأداء. هذه فلسفة هذا نظام هذا أشنو هو معرفناش هاذ النظام هذا، وإذن كنطلبوا من السيد الوزير باش يتدخل باش تعوض هاذ الجماعة بعد حاليا، في انتظار تفعيل هذا النظام ليصبح نظام فعال سيتفيد منه الكل، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

تنتمناو السيد الوزير أنه تكون الرد ديالكم سريع.

السيد الوزير :

حتى أكون جد وجيز في ردي أو في تعقيبي، أو أن أقول أنني رأيت بأم عيني أن هناك محاضر موقعة من طرف ممثلي فلاحة الوزارة وممثلي عن السلطة ومتخبين محليين في المنطقة بالذات التي أشار إليها السيد المستشار، ويمكن أن نأتي بهذه الوثائق ليتأكد منها الجميع، فيما يخص الجماعات التي أشار إليها السيد المستشار فعلا هناك تسلمنا بعض الشكايات في موضوع آنسياق بعض الجماعات بإقليم السطات وهي جماعة «ولاد صالح» و«الجقمة» و«المباركيين» و«ولاد صباح» في هذا المضمار أستسمحكم السيد الرئيس في إعطاء بعض الأرقام بسرعة.

جماعة «الجقمة» 11، معدل المردودية هو 11,58 القنطار، المعدل الذي يسمح بالتعويض هو 8 القناطير و40 كيلو من القمح.

فيما يخص «المباركيين» معدل المردودية هو 10,40، المعدل الذي يسمح بالتعويض 8,40.

«ولاد صالح» معدل المردودية 11,29، المعدل الذي يسمح بالتعويض 8,40.

«ولاد صباح» المعدل هو 10,72، المعدل الذي يسمح بالتعويض 8,40.

فهذه الأرقام طبعا يمكن أن نخطأ ونسعى إلى أن نكون أقرب ما يمكن إلى الواقع وأن نستجيب إلى حاجات هؤلاء الفلاحين وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو إقصاء بعض المناطق المتضررة بالجفاف، للمستشار المحترم، السيد أحمد الشرقاوي.

تفضل سي أحمد.

المستشار السيد أحمد الشرقاوي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

سوف لا أتطرق لما تطرق ليه الزملاء ديالي لأنه قالوا مافيه الكفاية.

أولا هاذ السؤال كنا وضعناه كسؤال آني باش نكونوا نقدروا نباشروا الأمور ويكون المحصول مزال متجمعشي من طرف

الفلاحين. لي غادي نقول السيد الوزير، أولا العقدة اللي هي تعملات من طرف شركة التأمين هي ملغومة وفيها واحد النوع من التحايل على الفلاح. كما قال سي هيلع قبيلة الفلاح في الوقت لي مشى للقرض الفلاحي مقراشي مكين حتى إشكال، وحنا في طور التجربة البرنامج لاباس به وكنسعاو باش يتعاود يتضاعف العدد ديالوا الشيء لي تتطلبوا من السيد الوزير، ليمكن استدراك بعض الحالات لأن مشي كثيرة بعض الأقاليم، أولا المناقشة ديال التعويض لي مكتمش حتى تعلن على الجماعة من بعدما يتعلن عن الجماعة خص يخرجوا خبراء، فمعرفتش الوقت لتيتعلن عن أو تعلن عن المنطقة متضررة وعاود تيخرجوا الخبراء وشكون لي تيعلن على هذا، هذا هو الأساسي هو اللي كيستنكروه الفلاحة لي هو قيام مصالح وزارة الفلاحة لوحدها وأقول لوحدها بتقييم المردودية بدون حضور لافلاح ولاسلطة محلية ولامنتخب، فمعرفتش من بعد ما تقييم ديال هاذ المردودية هاذي ليس للفلاح حق الطعن، كل ما عندي على الأقل يحضروا. يحضروا حنا متفقين، فنطلبوا من السيد الوزير ليمكن استدراك بعض الجماعات اللي راهما حنا تنقولو لك الواقع. كيما قال سي بن الشايب قبيلة واحدة حدى واحدة فراه الواقع وربما راه كاينة واحد الضيعة، لي مزالا متحجزات فيمكن المصالح ديال من غدا يخرجوا ليها ويشوفوها ونحضروا معهم ونشوفوا عن كتب ونشوفوا شحال فيها، فنطلبوا مستقبلا خلق واحد اللجنة لجنة لي تكون إقليمية بقرار عملي اللي يخرجو فيها جميع الأطراف والفلاح هاهو مستعد باش يمثل القرارات ديال هاذ اللجنة هاذي.

هاذا اللي ماعندي نقول للسيد الوزير ولاحتى تعدات هاذ الأمور فيمكن لينا ندرسوا كل حالة على حدى. فلا يعقل نمشيوا لجماعة لي فيها تقريبا 60 ألف هكتار وناخدو حالة من الحالات. فشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم سي حمد الشرقاوي،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أؤكد أن ماقلته قبل قليل، لقد رأيت بأم عيني محاضر موقعة من طرف رجال السلطة وممثلين عن الفلاحين وكذلك منتخبين محليين يؤكدون ما شاهدوه بالنسبة للمراديد، ممكن أن تكون هذه العملية غير معممة ولاأستطيع أن أجزم في الموضوع إنما قلت بأن هذه الظاهرة موجودة يمكن أن آتي بهذه الوثائق لينظر فيها الجميع، طبعا لابد أن نقول أنه في نهاية المطاف القرار في نهايته يأتي من لدن المؤسسة المؤمنة حيث أنها تبعث هي كذلك بخبراء لتتأكد من الحالة قبل أن تسدد المبالغ المالية التي عليها أن تسددها للفلاحين من دون شك أن هذه التجربة كما قلنا، تجربة فيها من دون شك ثغرات ونقائص علينا أن نقوم بدراستها بشكل متأن حتى نصل إلى الطريقة ستضمن مصالح الجميع.

فيما يخص مشكلة العقدات المبرمة بين الفلاحين والمؤسسة المؤمنة فطبعا هذا يطرح إشكالية أساسية بالنسبة لبلادنا وبأريافنا وهي مشكلة الأمية وعدم تمكن عدد كبير من الفلاحين من إدراك المغازي لجمل يجهلون حتى قراءتها، فهذا أظن مع كل أسف سائد ونعلم أنه المؤسسات التأمينية، دار التأمين عموما لما تستعمل هذه الحيل للتخلص من أداء ماهو مطلوب منها، هذا صحيح بالنسبة لتأمين السيارات وهذا صحيح بالنسبة لجميع أنواع التأمينات فبالأحرى بالنسبة لتأمين على الإنتاج الفلاحي شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

تفضل السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار أحمد الشرقاوي :

السيد الوزير كنعرفوكم بالصراحة ديالكم والجدية والصدق ديالكم، فرجع إليكم وحنا مخصناشي نقول ليكم شي حاجة لي مكيناش، فرجع ليكم التقرير لي بين أيديكم فيما يتعلق بجماعة «ولاد صباح» ربما راه كاينة وثيقة لي من مصالح الفلاحة لي هي مقدارها في 7,5 مشي 10,5هذا على سبيل المثال لا الحصر وإعادة التقييم فيها.

فيما يتعلق بالمحاضر الممضات من طرف السلطات المحلية ولا المنتخبين، فلولا كنا في جمع على المستوى الإقليمي، والمسؤول الأول في وزارة الفلاحة في ذلك الإقليم قالها بصراحة قال لك بأن عندنا الحق حنا بوحديتنا لي نخرجوا، لاسلطات محلية ولامنتخبين أمام السلطات الإقليمية غير ما صرح به، وزيادة على ذلك الوثيقة ديال التأمين راه هي تتشير في الوثيقة ديال التأمين تتشير بأن وزارة الفلاحة فقط، مصالح وزارة الفلاحة فقط هي اللي عندها الحق في التقييم وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع الفلاحة.

استثمار الإنتاج الوطني من الزيتون، للمستشارين المحترمين السادة : عبد القادر نورالزين، وعمر الكردودي، وأحمد البنة.

فليتفضل سي عبد القادر نور الزين.

السيد المستشار عبد القادر نور الزين :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

معالي الوزير يمتاز المغرب بإنتاج جيد في مجال الزيتون وأنتم تعلمون السيد الوزير أن شجرة الزيتون لاتتوفر إلا في المناطق الذات المناخ المتوسطي وهي محدودة وقليلة في العالم، مما سيجعل هذه المادة والزيوت المشتقة منها مطلوبة في السوق العالمية. إذ تستعمل للإستهلاك الغذائي كما أنها تستعمل في الصناعات الصيدلية المتخصصة في إنتاج مواد التجميل.

إلا أن المغرب وعلى رغم مجهودات منتوجه في مجال الزيتون فإنه لايستطيع تطوير إنتاجه من الزيتون سواء على المستوى الكمي أو من حيث الجودة المطلوبة في السوق العالمية، وذلك نظرا لأن معظم المعاصر التي تستخرج الزيتون لازالت تقليدية، وتشكل نسبة 80٪ من المعاصر الموجودة ببلادنا، وقد أثبتث دراسات قام بها خبير أجنبي أن المعاصر التقليدية لاتتوفر على الشروط الصحية من جهة، كما أنها تقبل على معالجة الزيتون بعد أن يقضي مدة طويلة بعد قطفه إذ يتكون الحامض الذي يحول دون إنتاج الزيوت ذات جودة عالية، مما يعرض إنتاجنا من الزيتون إلى الإتلاف من جهة، كما أن إنتاجنا من الزيتون غير قابل للتصدير، إلا أنه في حالة عصرنة معاصر الزيتون فإن الإنتاج الوطني من الزيتون سيرتفع وسيصبح ذي جودة عالية مما سيمكننا من استدراك قسم كبير من الضياع الذي يعيشه قطاع الزيوت الآن.

فهل تفكر الحكومة في وضع خطة وطنية لتحديد المعاصر وعصرنتها، وهل بإمكان الحكومة تقدير مساعدات تقنية ومادية وتحفيزات إستثمارية لفائدة الفلاحين الراغبين في إحداث معاصر عصرية، أو تطويرمعاصرهم التقليدية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

فكما هو في علم السادة المستشارين، أن الدولة الآن تتوفر على مخطط.. يسمى بمخطط الزيتون يهدف إلى توسيع المساحات المغروسة من الزيتون لافي شمال المغرب ولافي جنوبه. وكذلك في هذا السياق هناك توسيع أو تنويع عفوا للعينات، عينات الزيتون المستعملة. في المغرب لازلنا مع كل أسف نكتفي بصنف واحد تقريبا وهو «البيشولين» المغربية، وهذا ما يفسر كون نوعية الزيت المغربية لاترقى دائما إلى ما نطمح إليه من مستوى، وهاذ عدم التنوع إذا ما أضفنا إليه انعدام المعاصر المتطورة العصرية بالعدد الكافي يفسر ما قلتموه وكنتم على صواب عندما أشرتم إلى أن جودة الزيتون لاتصل إلى المستوى الذي يجعلها قادرة على المنافسة مع الزيوت الأجنبية، ككانت إيطالية أم إسبانية بالخصوص.

ففي هذا المضمار الحكومة تقوم بمجهودات تسعى إلى تطوير المعاصر التقليدية وتتقدم بدعم ومساعدة قليلة من دون شك مقارنة مع الحاجة، ولكن هذا قطاع منتج يهتم به الخواص فأظن أن لابد لهؤلاء الخواص أن يجتهدوا من أجل تحسين المؤسسات التي يقومون فيها بعصر الزياتين فلا يمكن للدولة اللهم إذا كانت ستتحكم كذلك، ليس فقط في طريقة الإنتاج بل وحتى في الأراضي، وهذا ما لا يريد أن يصل إليه أي كان ولذلك أظن أن لابد أن نكون متواضعين في مطالبتنا بالمزيد من الدعم إلى ما لانهاية، فالدولة تقوم بتقديم بعض المساعدات النموذجية وعلى طبعا المعنيين بالأمر مباشرة الإجتهاد من أجل تطوير إنتاجهم و جعله قادر على المنافسة مع المنتوج الأجنبي الذي أصبح الآن يهيمن بل أصبحت الدول التي تنتج العينة المرتفعة من الزيوت تحاول الزيادة في المعايير لإقصاء الدول مثل المغرب من هذه المنافسة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم.

إذن بهذا نكون قد أنهينا الأسئلة الشفيهة التي كانت موجهة إلى السيد وزير الفلاحة، ونشكره على إجابته.

والآن لننتقل إلى القطاع الموالي المتعلق بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

السؤال الأول يتعلق بتوحيد جمعيات ووداديات الجالية المغربية القاطنة بالخارج، للمستشار المحترم، السيد عقا الغازي.

فليتفضل السيد المستشار المحترم لتقديم سؤاله.

السيد المستشار عقا الغازي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

سبق لي أن طرحت هذا السؤال السنة الماضية، وسأطرحه دائما مادام أن السادة الوزير وزراء الخارجية والتعاون لم يستجيبوا لطلبي هذا، لأن هذا واقع السيد الرئيس أن الجالية المغربية تعيش في حالة تشتت وخصوصا في البلدان الأوربية، وفرنسا، بلجيكا هولندا وألمانيا و**Les pays scandinaves** بالخصوص، لأن الجالية نعطي واحد المثال بسيط في فرنسا توجد أكثر من **4000** جمعية، هاذ الجمعيات فيهم جمعيات فعلا تعمل لصالح المغاربة القاطنين في المنطقة، وكانت بعض الجمعيات التي تستغل إسم الجمعية فيها أفراد عائلة واحدة ولم تقم بأي عمل، وهناك يكون عمل السادة القناصلة محرج لأن وزارة الخارجية لم تقم بأي مبادرة لجمع الشمل كما كنا نعرف في سنوات السبعينات والثمانينات، هناك جمعيات مماثلة عند إخواننا الجزائرين والتونسيين التي تعمل لصالح المواطنين بالخارج، لذلك أرى من واجبي كعامل بالخارج، أن أطرح هذا السؤال، وسأطرحه حتى يتم جمع شمل المغاربة وبالخصوص نرى أن الشباب اليوم في الخارج لم يعرف بعض الأشياء الوطنية، وبالخصوص هناك القضايا الوطنية والمناسبات كالإنتخابات كالإستفتاء إلى غير ذلك، من يقم مقام هؤلاء؟ لأن الموظفين غير كافيين لهذا الغرض، لذلك نستعين بالجمعيات والوداديات، أقصد أنه ربما هناك مشاكل في

الوداديات، ولكن الأشخاص تتغير يجب أن تكون الإنتخابات وهناك وداديات موجودة منذ 20 سنة بدون انتخابات.

لذلك أطرح سؤالي للسيد الوزير. ماذا تفكر الوزارة أن تعمل في هاذ المجال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الطيب الفاسي الفهري كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون :

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار «عقا الغازي» بتفضله بطرح هذا السؤال، الذي يعكس مدى اهتمام مجلسكم الموقر بقضايا جاليتنا بالخارج بأجيالها المختلفة وأين ما كانت، بفعل نلاحظ في السنوات الأخيرة أن هناك عدة مبادرات من طرف أفراد الجالية المغربية تتمحور بالأساس على تأسيس جمعيات محلية ذات طابع اقتصادي، اجتماعي أو ثقافي، وهم مشكورون على ذلك لأن هاذ العمل لي تيقوموا به داخل نطاق تأطير الجالية بمعرفة الأجيال الصاعدة على المغرب ومشاكله وطموحه، وكل ما يمكن القول في هذا الأمر على أن السفارات والقنصليات على رهن إشارة هاذ الأفراد وتشجع في هاذ العمل الجمعوي، هذا وأنا متفق مع الأخ عقا الغازي بضرورة تنسيق هاذ العمل ليخدم أولا وقبل كل شيء مصالح الجالية المغربية، وكذلك يخدم الصلة مابين الجالية والوطن، ولكن لازم أن نعمل في نطاق القوانين المحلية والمساطير المحلية، فنحن نشجع ولكن لانتدخل، نشجع ونعطي الآراء نشجع ولانتدخل في عملهم وأهداف أعمالهم، ولكن من اللازم على القنصليات أن تجعل من جميع هاذ المبادرات أن تنصب في أهداف المشاركة وأهداف المشاركة هو توطيد العلاقة مابين الجالية والمغرب ومؤسسات المغرب وطموحات المغاربة ككل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار عقا الغازي :

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على الحقيقة ولكن حينما يقول السيد الوزير، وأنا منتظر لهذا الجواب لم يتدخل لا أكن متفقا معه لأنه قمنا بأعمال جمعوية، ولم ندخل في شؤون البلدان اللي حنا تنكونوا ضياف عندها، وحنا في إطار القانون تتكون التشاور بيننا وبين القناصلة والسفارات، ولكن في هاذ الأخير في هاذ السنوات الأخيرة، أرى السيد الوزير أنه ناخدو فرنسا التي أعرفها وأقطن بها، لم أرى قط أي يوم سفير المملكة المغربية استدعى أو مشى لواحد القنصلية من القنصليات حتى يرى أحوال المغاربة وهم الحمد لله تقريبا، إلى ماقلتش تيفوقوا مليون ساكن مغربي بفرنسا.

فيجب الإهتمام والعمال ديالنا غدي يحسوا بأنه الإدارة تتقرب لعندهم، أنا أرى بعض القناصلة يقومون بهاذ العمل، كيجمعوا الأطر ديال المنطقة ديالوا لأسباب ولاجميع الفئات، ولكن حينما يروا بأن ماكانتش واحد المبادرة من المستوى العالي يكون ذلك ناقص ولا يعطي النتيجة المرضية لذلك أطلب السيد الوزير في إطار القانون أن يتدخلوا لتنظيم الجمعيات ديال الجالية ديالنا حتى لا نفتقد الشباب اللي هو طالع يعرف بلادو ويعرف تقاليد بلادو، ويقوم بالحفلات الوطنية ويقوم بحال المغاربة لي في الداخل، أن تكون واحد الإنسجام وهناك جمعيات كيما قلت لي تتقوم بهاذ العمل ومشكورين

وكيناضلوا من أجل بلادهم، شكرا لهم بهاذ المناسبة وشكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي دائما في قطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، المتعلق بالتعويضات التي تمنح في نطاق تعويض العطالة الموقتة للمغاربة المقيمين بهولندا. للمستشارين المحترمين السادة : محمد العيدي، ادريس الحسني، محمد جوهري، أحمد المنتصر، حميد المودن، الصوالحي بوزكري، لحسن أمعنور، وعلي آيت المودن.

فليتفضل السيد المستشار المحترم لتقديم السؤال.

السيد المستشار حميد المودن :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

مما لاشك فيه السيد الرئيس، أن بلادنا تتعرف عدد كبير من العمال ديالها في الخارج، هاذ العمال لتنشدوا على يدهم وكنقدروهم وكنكنوا لهم الكثير من الإحترام، غير أننا وبالأخص في دولة هولندا تبين أخيرا أن وزارة الخارجية ووزارة الشغل لها اتفاقية مع هذه الدولة كي تسمح لتلك الدولة بالبحث في ممتلكات هاذ العمال اللي متواجدين بهولندا، هاذ العمال لي شاركوا في بناء اقتصاد هاذ الدولة وشاركوا في الصناديق ديالها اللي الآن كنعطيوهم هاذ المنحة لي تتسمى بالعطالة المؤقتة بعدما ضحوا وخدموا وتعبوا واجتهدوا، طبعا حنا في بلادنا شجعناهم على الإستثمار في هاذ البلاد وهيأنا لهم التجزءات، وهيأنا لهم دور سكنية اقتصادية، وقلنا لهم أجيو شاركوا معنا شريو قطع أرضية شريو ديور.

الآن كدجي لجن وتتبحث المحافظات المغربية على هاذ الناس أشنو عندهم في هاذ البلاد، عندوا دار هاذ الدار كيمكن يكون ملكها بالإرث مع خوتو، ملكها بشي طريقة أخرى، وملكها طبعا بالعمل ديالوا والجد ديالوا لي سهر فيه الليالي والساعات الإضافية والعمل المر والعمل لي متيرضاوش يخدموا فيه ولاد بلادهم.

الآن السيد الرئيس كنتساؤلوا شنو هو، وبالأخص في هاذ الظرف هذا لي هاذ العمال مقبلين المجيء ديالنا والمجيء ديالهم لعندنا، الآن صبحوا دايخين ماهو العمل واش فعلا هاذ الناس قاموا بالإحصاء ديال الديور ديالهم، مع العلم أن الدولة الهولندية متتمنحش المساعدة الإنسان لي عندو أكثر من 20 ألف الخلد، ما يعادل 10 المليون ديالنا 100 ألف درهم.

الآن ماهو الموقف أشنو هو الحل، هاذ الناس جاو لي تنسمعو ولي سمعنا ولي كتقول الجرائد الهولندية ولي يعني مخلات ما قالت في بلادها فيما يخص هاذ العمال، الآن شنو هو المصير ديال هاذ الناس لي هما جايين لعندنا؟ واش هاذ الشيء كاين فعلا؟ واش كاين شي حلول؟ واش هاذ الشيء ماكاين منو والو، هاذ الناس كينتظروا، كينتظروا منا الجواب وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير،

كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون.

السيد الوزير :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسادة المستشارين،

هاذ السؤال طرح تشويش وبلبلة، يعني موضوع هاذ السؤال حيث قيل وقرأنا في الصحف على أن تمت التحريات من طرف سفارة هولندا في المغرب للبحث عن ممتلكات جميع المغاربة القاطنين بهولندا، وقد سبق وأن تشرفت أن أعطيت بعض التوضيحات حول هذا الموضوع تحت هذه القبة، وكذلك مباشرة الوسائل الإعلام

الوطنية والهولندية، فبماذا يتعلق الأمر؟ يتعلق الأمر بمساعدة التعويضات مخولة من طرف السلطات الهولندية، للمواطنين الهولنديين وكذلك الأجانب كانوا مغاربة أو أتراك أو ألمانيين، اللي تعطيهم الحد الأدنى للعيش، وهذا لاعلاقة له بتاتا بالتعويضات المخولة في نطاق الإتفاقيات الثنائية والمتعلقة بالضمان الإجتماعي، هاذ القانون خرج في 96 في الشهور الأخيرة ارتنت السلطات الهولاندية على أن كاين بعض الشك في بعض الأشخاص التي تعطيهم يعطى لهم هاذ التعويضات أو المساعدات هما ممتلكون أكثر، كما تفضلت 100 ألف درهم، فما كان موقف الحكومة المغربية، أولا حينما، علمنا بأن السفارة تقوم بهاذ التحريات في المصالح الإدارية المغربية وقفناها لأن هذا مخالف للقوانين الدولية ولحرمة السيادة المغربية، ولما تم التوقيف دخلنا في حوار مع الحكومة الهولندية واتفقنا في الأخير على أن تنشأ لجينة مشتركة لما يكون عندهم شك في شخص معين يتقدمون أمام هذه اللجنة ويعطون الإسم، حتى نرد عليهم في نطاق السيادة والقرار المغربي الوحيد. فكان هذا الإختيار صعب، كنا أمام أمرين أما نخليوهم يتصرفوا لأن فلوسهم ويقطعوا جميع المساعدات لي تتعطى لأكثر من 20 ألف مغربي بهولندا في هاذ النطاق المعين، أو نتعامل ونتحاور وإلى كان الشك هانوا فلوسهم لازم يشوفوا فين تيمشيو فلوسهم فنتعاون في نطاق الحوار ونتعاون في نطاق المسطرة المغربية، واجتمعت اللجنة لأول مرة في 8 يونيو الماضي بالرباط فحنا نتكلم الآن على المسطرة التي ستقوم عليها هاذ اللجنة في عملها، فنبقاو بالإتصال مباشرة عن طريق القناصلة أو عن طريق مجلسكم الموقر، وأغتنم هذه الفرصة لأقول لأفراد الجالية المغربية القاطنة بهولندا نرحب بهم في بلدهم، واللي إنشاء الله ماغدي يكون أي تأثير لا على أملاكهم ولا على ظروف العيش بهولندا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب، تفضل السيد الرئيس السي صوالحي بوزكري.

السيد المستشار صوالحي بوزكري :

شكرا السيد الرئيس.

كتعقيب وجيز على هامش الجواب الذي تفضل به السيد الوزير مشكور، حنا تنقولوا للسيد الوزير أن هاذ السؤال في الوقت اللي طرحناه، وكان سبق لنا عملنا في شأنو إحاطة علم، متوخيناش منو أبدا التشويش أو البلبلة، هذا سؤال بديناه على معطيات استقيناها من عند ناس أحياء يرزقون ويعانون من هاذ التصرف ومن موقف الحكومة المدبدب، علاش مدبدب مني هاذ السؤال كان من وراه التشويش والبلبلة علاش الحكومة مادارتش تكذيب عالمي في الصحف، علاش الحكومة ما استدعاتش الجمعيات وهنا كتبان الأهمية ديال الجمعيات والواديات في إطار التواصل وتوضعهم في الصورة.

إذن تنلاحظو أن الحكومة في الواقع عندها 2 المواقف، 2 الخطابات خطاب رسمي في التلفزة وخطاب نكولو للناس مرحبا بكم في بلادكم، وموقف آخر تتصرف به مع السلطات المضيفة وتتوضع رهن إشارتها موظفين ديال وزارة المالية وديال الكاداستر وتيبحثوا في الحياة الشخصية ديال الناس والممتلكات ديالهم، وهاذ الشيء راه المحكمة الأوربية ديال حقوق الإنسان راه متتحتاملش هاذ الشيء، إذن منكونوشي عندنا موقف مستسلم ونقولو هاذي أموالهم، وراحنا غادي نعملوا معهم كذا ورحنا غدي نعملوا معهم كذا، مرة أخرى تنقول للسيد الوزير وتناشدوا الحكومة باش الموقف ديالها يكون واضح وشجاع ويكون كيف القول كيف التعامل وكيف الفعل مع هاذ الجالية المحترمة العزيزة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد الوزير:

على الموقف المغربي تجاه القضية، ويمكن لي نضمن بأن يجتمع السفير و3 القناصلة بهولندا بالمؤسسات والجمعيات، وأنا شخصيا لما كان الإجتماع ديال جَميع القناصلة المغاربة كان هذي 3 الأسابيع بالرباط تطرقنا إلى هاذ الموضوع، ثانيا لما تتكلم على محكمة حقوق الإنسان الأوربية كان من الأجوبة ديال الطرف الهولندي هو على أن الدول الأوربية تتسامح مع الأخت لي عندها من أفرادها لي عايشين في هولندا، تتسامح باش المستشار الإجتماعي ديال هولندا ببرلين أو بكوبينهاك باش تيمشي الكاداستر ويبحث، قلنا لهم هذا ديالكم داخلين في الإتحاد الأوربي عندكم قوانين وتضامنوا بما بينكم، هاذ الشيء مايمكنش يطابق علينا حنا لدى أقول على أن المشكل صعب ممكن يمس ببعض الجالية المغربية لهاذ الناس تيقولو مشكوك، ولكن غدي نحاولو وغدي نكونوا إنشاء الله، الله يوفق والله يوفقنا باش جميع أفراد المغاربة لي يمكن يضروا وميضروش وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم على الإجابة على السؤالين الذين كانا موجه إليه.

الآن أحيط السادة أعضاء المجلس بأن توصلنا اللحظة بطلب من السيد المستشار سي بوشعيب الهلالي الذي كان قد قدم سؤالا إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالبريد والتقنيات والمواصلات والإعلام، بحيث أنه أخبرنا بأن وقعت له رعكة صحية ومن خلاله نقدم للسيد الوزير اعتذارنا عن غياب السيد المستشار.

فشكرا لكم على حضوركم معنا.

ثم تقدم كذلك سي الكنفاوي، كذلك بطلب لتأجيل سؤاله إلى جلسة لاحقة.

الآن ننتقل إلى وزارة التربية الوطنية، وفي انتظار وصول السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير للإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه.

السؤال موجه إلى سيد وزير التربية الوطنية حول مآل المبارة الإختيارية التي أجتازها مجموعة من الموظفين التابعين لنيابات المملكة. للمستشارين المحترمين السادة : أحمد خميس، عبد الحميد الحديوي، ومحمد العشاب، فليتقدم أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

السيد المستشار :

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

قبل أن نطرح سؤالنا لابد من إبداء ملاحظة نعتقد على أنها هامة، حقيقة دال ومعبر أن تأتي الوزارة الموقرة وعبرها الحكومة الموقرة أن تأتي لتجيبنا عن سؤال طرحناه منذ ما يربو أو يزيد عن 6 أشهر، سؤالنا ربما فقد راهنيته ولكنه مع ذلك لم يفقد أهميته رغم مرور كل هذا الوقت لم يفقد أهميته لأن المعنيين المباشرين به، مازالوا ينتظرون الإجابة الكافية والشافية والمنصفة من طرف الوزراء، وأما السؤال السيد الوزير أكيد على أنكم تعرفون على أن هناك مذكرة وزارية رقم 84 صادرة بتاريخ 2 غشت 1999 حول شروط وتعيين رؤساء مصالح نيابة وزارة التربية الوطنية، وهناك أيضا مرسوم رقم 832/75/2 الصادر في 30 دجنبر 1975بشأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزراء، وهناك أخر قرار وزير التربية الوطنية السابق رقم 99/1192 صادرة بالجريدة الرسمية 4729 بتاريخ 27 شتنبر 1999 بشأن تحديد الإختصاصات وتنظيم نيابات وزارة التربية الوطنية.

في ظل هاذ المذكرة وفي ظل هاذ المرسوم وفي ظل هاذ القرار، اجتاز مجموعة من الموظفين الإداريين التابعين لنيابة المملكة لقاءات اختبارية مع لجن عليا مختصة تتكون من مديرين مركزيين ومفتشين عامين قصد تعيين رؤساء مصالح على مستوى حسب الهيكلة الجديدة الصادرة بالجريدة الرسمية المذكورة أعلاه، هذه اللقاءات الإختبارية جرت قبل سنة ونصف من الآن، ومازال المعنيون المباشرون ينتظرون الإجابة.

سؤالنا السيد الوزير المحترم محدد وبسيط هو، مآل النتائج الرسمية لهذه اللقاءات الإختبارية، ومتى سيتم الإعلان عنها رسميا شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد عبد الله ساعف وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في البداية لابد أن أشكر السادة المستشارين على هاذ السؤال اللي كيسمح بابراز جانب مهم من تدبير الموارد البشرية على أسس الكفاءة والتنافس والشفافية، فعلا صدرت المذكرة ديال 2 غشت المذكرة 84، 2 غشت 1999 اللي أكدت أو أوكدت للمديرين المركزيين والسادة النواب ترشيح من يرون بأنه قادر على تحمل مسؤولية مصلحة في 250 مصلحة ديال النيابات اللي موجودة في عموم التراب الوطني، ومشات هاذ العملية وتشكلت لجنة وفعلا تقدموا مرشحين بأعداد لابأس بها، واللجنة اشتغلت ما بين فبراير 2000 ويونيو 2000، وكانت هناك اقتراحات ديال هاذ اللجان إلا أنه لما اطلعت على الملف والتقيت بعدد من الأطر في عدة نيابات، بان لي بأنه كاين عيوب كثيرة على الأقل 4 ديال العيوب واحد 250 منصب يالله كان 370 ترشيح.

ثانيا : عدد من الناس ديال التعليم شافو بأنه لم يكن هناك إخبار كافي للجميع بهذه الإمكانية ديال تحمل المسؤولية.

ثالثة : عدد ديال الشكايات والتظلمات ومن طبيعة مختلفة عندي ملف كبير في هاذ الموضوع هذا.

رابعا : بان بأنه عدد ديال المناصب متقدم ليهم حتى شي مرشح.

هذه هي الأسباب لي خلات إعادة النظر في العملية كلها وثم إصدار مذكرة، رقم 5 على ما أظن يناير في 2001 لكتفتح بشكل واسع جدا باب الترشيحات للكل، على أساس مشي الترشيح من طرف المصالح المركزية ولكن على أساس الترشيح الشخصي.

خامسا : المقاييس المعايير لي تنعتابروها موضوعية، وبدات لجنة تنمية الموارد البشرية بالقطاع اللي شكلاتها على نفس أسس ديال الموضوعية، بدات تشتغل وتوصلنا بـ 11 ألف ترشيح عوض 370 ديال العمل بين هنا 11 ألف، وثم عملية انتقاء ديال هاذ 11 الألف ترشيح حيث ثم الإحتفاظ الآن بألف على أساس المقاييس القانونية بعد، القانونية النصوص تتسمح يلاه بالإحتفاظ بألف هانوك الألف الآن بدات المسطرة ديال المقابلة والعملية قطعت مراحل مهمة، وإنشاء الله في هاذ الصيف غادي يتم، وكتناقش فقط بالنيابات بل حتى المصالح ديال المصالح المركزية ديال الوزارة. هذا هو السبب اللي خلى أنه هاذ الملف لم يقفل بعد وأملنا أنه في هاذ الصيف وقبل الدخول المدرسي المقبل تكون المناصب مسندة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار تفضل.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإجابات المفيدة حقيقة، ولكننا ولكن سؤالنا مزال مطروحا لأنه لم يتم الإجابة بالنسبة لنا، لأنه إذا كانت هناك عيوب فالمعنيون المباشرون لايتحملون وزر هاذ العملية، لم يكن هناك إخبار كما يقول السيد الوزير المكلف إذن من يتحمل المسؤولية؟

شيء آخر أنه في اعتقادنا على أنه في اعتقادنا على أن الحكومة مؤسسة، والمؤسسة يجب أن تمتد في الزمان وفي المكان

كما تمتد قراراتها بمعنى لاينبغي أن كل وزير يأتي بما ينسخ النسخ بمفهومه القراني لاتنسخ بخير منها أو بمثلها، هاد النسخ مع الاسف لايتم بالخير ولا بالمثل ولكن يتم بالأسوء، أقول على أن الحكومة مؤسسة وبالتالي كان ينبغي أن تكون هناك شيء يتمم ما قام به الأولون ولكن أن يأتي وزير فينسخ ما سبق هكذا سنبقى نراوح مكاننا ونلك جراحنا إلى ماشاء الله شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير تتمنى أن السيد الوزير يكون.

السيد الوزير :

فعلا نسيت جانب وهو أنه تم الإحتفاظ بالترشيحات، الدفعة الأولى ديال الترشيحات وثانيا طبعا حنا ماجيناش باش نسخوا ماسبق ولكن التصحيح لتوسيع لدمقرطة هاذ الجانب، اللي دائما بقى نوع شوية فيه شوية الطبوات وفيه شوية ديال التعسف، جينا بما نحن مامنين بأنه أفضل من المسطرة وحتى شي حاجة مكتمنع، التصحيح الفكرة كانت مزيانة ولكن بانت في القطاع بأنه يمكن تحسن أكثر هذا هو شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

وشكرله على الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه.

الآن ننتقل إلى قطاع وزارة الثقافة والإتصال، إذن السيد الوزير غير موجود.

كذلك كتابة الدولة لدى، كذلك توصلنا اللحظة من السيد الوزير إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان الذي يطلب تأجيل السؤال الذي كان موجه من طرف المستشار المحترم السيد عبد الإله المكينسي.

الآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة والإتصال، حول تعويض أساتذة الموسيقى للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله الشرقاوي، محمد سعدون، لمفضل بن علوش وعمر بومقص.

فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين لتقديم السؤال.

السيد المستشار محمد سعدون :

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

بناء على المرسوم الوطني 240/64/2 بتاريخ 5 صفر 1384 الموافق لـ 16 يونيو 64، كما تم تغييره وتتميمه مرسوم رقم 794/2 بتاريخ 20 شوال 1397 الموافق لـ 4 أكتوبر 77 الذي تم تعديله بدوره المرسوم دخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 1991، ليحدد تعويضات أساتذة الموسيقى على الشكل التالي :

- أستاذ حاصل على درجة شرفية أو دبلوم مماثل 35 درهم.
- أستاذ حاصل على الدرجات الأولى أو دبلوم مماثل 30 درهم.
- أستاذ بإحدى المعاهد الموسيقية المتوفرة على أقدمية 5 سنوات 22 درهم.

ونظرا للدور المنوط للأساتذة الموسيقى في تلقيهم التربية الفنية لناشئتنا وصقل مواهبها فإن هذه التعويضات لم تعد تتماشى مع المجهودات التي يبذلونها، وعطاءاتهم التي أصبح يحد منها تدهور أوضاعهم الإجتماعية إلى درجة بأن الكثير منهم، أصبح يلجأ إلى فضاءات بعيدة عن المعاهد الموسيقية، بحثا عن مداخل إضافية وهو مايؤدي إلى تدهور المستوى الفني ويسيء للإبداع والمبدعين عامة.

ولقد سبق للأساتذة وموظفي التعليم الموسيقي والفني التابع للمجموعة الحضرية بالدار البيضاء على وجه الخصوص أن عبروا غير ما مرة عن استيائهم وتدمرهم من هذه الأوضاع المزرية علاوة على مشاكل الإدماج والترقية، حيث لازالو يعملون طبقا للقانون الصادر سنة 1942.

لهذا فإننا نسائلكم السيد الوزير عن الخطوات العملية التي تعتزمون القيام بها لإنصاف هذه الفئة، التي ضحت من أجل إشاعة الفن وقيمه الراقية والنبيلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد الأشعري وزير الثقافة والإتصال :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

بالفعل تطرحون السيد المستشار المحترم سؤالا هاما عن أوضاع فئة من فئات المدرسين الفنيين، وهي أساتذة التعليم الموسيقى التي فعلا تعيش أوضاعا مزرية، وهذا يرجع لسببين : السبب الموضوعي يتعلق بطبيعة المعاهد التي يقدمون فيها خدماتهم، فهذه المعاهد التابعة لوزراة الشؤون الثقافية وبعضها تابع للمجالس المنتخبة، ليست مؤسسات تعليمية بالمعنى الكامل للكلمة، وتعرف أوضاعها البيداغوجية والتنظيمية خللا بينا نحاول إصلاحه بوضع نظام جديد لتعليم الموسيقى بالمغرب، والذي لابد أن يزاوج بين التعليم العمومي الملقن في المدارس بين التعليم المختص الملقن في المعاهد المختصة، وهو الشيء الذي لانتوفر عليه حتى الآن.

ويرجع السبب الثاني لتدهور أوضاع هذه الفئة إلى كون أغلبهم ليسو منخرطين في سلك الوظيفة العمومية، بل إنهم متعاونون يأخذون أجورهم بتلك الساعات التي يؤدى لهم عنها في هذه المعاهد، وقد كانت بالفعل أجور هزيلة تبعا للمرسوم الذي حدد قيمة الساعة في مبلغ زهيد جدا وهو مانحاول الآن معالجته حيث وضعنا مرسوما جديدا يضاعف 3 مرات هذا الأجر المحدد من طرف المرسوم السابق، ويعرف هاذ المرسوم الآن طريقه نحو الإنجاز لأنه مر من اللجن المختصة في الوظيفة العمومية والمالية وحصل على موافقتها، وبالفعل نحن لم نتمكن فقط بهذه الوسيلة من مراجعة أوضاع العاملين في القطاع، بل إن الإصلاح الشامل للمعاهد الموسيقية ولنظام التعليم الموسيقي في المغرب هو الذي سيمكننا من معالجة هذا الوضع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم، فليتفضل.

السيد المستشار محمد سعدون :

نشكركم على تفهمكم للمشاكل التي يعيشها هؤلاء الأساتذة، ونتمى أن يخرج هذا المرسوم الذي بشرتم به إلى حيز الوجود في أقرب وقت وخاصة حتى أن تلك التعويضات تختلف من مؤسسة لأخرى، وسأعطي أمثلة عن ذلك.

مثلا معهد العربي العلوي للموسيقى بمدينة المحمدية يقتضي الأستاذ 30 درهم للساعة ويضاف له 3165 درهم كتعويض سنوي للتنقل.

معهد جماعة سيدي بليوط للموسيقى، يتقاضى الأستاذ 60 درهم للدرجة الأولى و45 للدرجة الثانية.

معهد جماعة أنفا يتقاضى الأستاذ 28 درهم للدرجة الأولى، و22,50 للدرجة الثانية.

أما باقي المعاهد فإنهم يتقاضون تعويضا ضعيفا، الدرجة الأولى 15,75 درهم، والدرجة الثانية 12,50 درهم.

لذلك نأمل أن يخرج هذا المرسوم ويوحد هذه التعويضات وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا للسيد الوزير.

الآن ننتقل إلى السؤالين الباقيين هنا، الأول يتعلق بالجهود المبدولة لمحاربة التصحر. للمستشار المحترم من السادة : محمد السالم الجماني، حميد الموذن، ابراهيم الفاضلي، عادل أساكتي، محمد الجوهري، سيدي المختار الجماني، ومولاي الحسين بنموسى.

فليتفضل، تفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار محمد جوهري :

شكرا السيد الرئيس،

السؤال واضح وهو ضادف مناسبة الإحتفال باليوم العالمي لمحاربة التصحر، يوم الأحد الماضي السؤال وجهته مصالح كتابة فريقنا إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير، طبعا هذه الوزارة أيضا معنية، هناك وزارات أخرى كلها معنية كوزارة الفلاحة بصفة أدق. طبعا تعتبر الآن المناطق الجنوبية والمناطق الشرقية هي المناطق التي تتضرر من هاذ العملية ديال التصحر وبصفة خاصة إقليم ورزازات وإقليم الراشدية والأقاليم الجنوبية الغربية كإقليم تزنيت بصفة أخص كذلك، حيث غابت الأمطار سنين متعددة من جهة وقساوة الطبيعة من جهة ثانية.

نعلم غلم اليقين أننا لانستطيع أن نحارب الطبيعة، ولكن نتحايل أحيانا لإستعمال الوسائل الطبيعية والعلمية والإصطناعية، والإستفادة من العلم تنستعملوا مثلا الخنادق كنستعملوا الأحجار الكبيرة، وكنستعملوا الأشجار وكستعمل الكثبان أو بحال الشباكي الإصطناعية من غيرها، ووسائل متعددة كستعملها دول أخرى.

الآن نسائل الوزارة، ماهي الجهود المركزة على هذه العملية شكرا؟

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس المحترم،

الآن الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد مباركي كاتب الدولة المكلف بالإسكان :

السادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية وبصدق أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على هذا السؤال، لأن تنعتبر بأن مثل هذه الأسئلة هي الأسئلة الحقيقية التي تهم الشعب المغربي، وتهم مستقبل بلادنا. فهذا المشكل، مشكل التصحر أصبح اليوم مشكل على المستوى الوطني طبعا نعيشه جميعا، وأصبح كذلك مشكل على المستوى الدولي، فخلد المغرب كما جاء ذلك في سؤالكم اليوم العالمي لمحاربة التصحر اللي انعقد هنا في المغرب، وكانت هذي مناسبة من أجل النقاش، الطرح لا النقاش مختلف المحاولات والخطط والمقاربات والعمليات التي يقوم بها المغرب على المستوى الوطني، وتبين من خلال الدراسات اللي قامت بها وزارة إعداد التراب وقطاع البيئة بالخصوص، أنه إلى جينا نقارنوا معدل سنوات الجفاف ما بين الستينات إلى يومنا هذا، كنوجدوا أنه في الستينات كانت سنة جفاف لكل 8 سنوات، 8 ديال السنوات في السبعينات أصبح هاذ المعدل لسنة كل 4 سنوات وفي الثمانيناتِ أصبح هاذ المعدل لسنة كل سنتين إن كان أكثر.

فلذلك هاذ الإهتمام باش نبين للسادة المستشارين المحترمين أهمية هاذ المشكل على المستوى الدولي، هناك 3 إتفاقيات دولية حول نفس الموضوع، لما أقول إتفاقيات دولية لاأعني بذلك فقط إتفاقية يعني إمضاء تحت مجموعة من الإلتزامات المتبادلة، لا الإتفاقية الدولية بمفهوم الأمم المتحدة هي مؤسسة في آن واحد، هي برنامج ومؤسسة هي إتفاقية محاربة التصحر اللي المقر ديالها في جنيف، وإتفاقية كذلك محاربة أو معالجة التقلبات المناخية للمقر ديال في بون، والإتفاقية كذلك حول تعدد البيولوجي للمقر ديال في موريال، فهاذ الإتفاقيات الثلاث نظرا للعلاقة الوطيدة الوثيقة بين جميع هذه العمليات والمقاربات تعمل في آن واحد. واقترحت الوزارة أن تكون، أن ننشأ لجنة وطنية نسميها لجنة التنمية المستديمة من أجل طبعا

محاربة والتعاون فيما يخص كل الجوانب التي تحيط بهذه الإشكالية.

على مستوى الميدان، على المستوى الملموس وهذا هو جوهر سؤالكم السيد المستشار المحترم، أنتما على علم بالمجهودات التي تقوم بها المصالح المختصة في إطار وزارة الفلاحة وزارة طبعا التجهيز، والمقاربات لي تتقوم بها نتيجة الإتفاقيات الموجودة، قطاع البيئة وزارة إعداد التراب الوطني قطاع البيئة على مستوى الميدان، التقنيات لي ذكرتها إلى جانب مجموعة من التقنيات الأخرى الحفاظ على الماء، البرنامج لمحاربة آثار الجفاف كذلك لي كلف الدولة 7 ملايين على المستوى الميزانية العامة ديال الدولة شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الرئيس المستشار المحترم.

السيد المستشار محمد جوهري :

شكرا،

طبعا أعلم أن هذه الدقائق لاتسمح بمعالجة هاذ الموضوع، هاذ الموضوع الكبير غير بعض الإشارات فقط يعني البعض الآن، حنا ولاد الجنوب ولاد الصحراء وكنعرفو الجهود. أحيانا كنلقاو الجهود مبدولة ولكنها تضيع، نعطي مثال.

كان برنامج مشي في هاذ الحكومة متخافوش، كان هناك برنامج مثلا لزرع يعني أموال طائلة واحد المادة «أرماس» يقال بأنها تقاوم الجفاف وكذا وكذا ولكن متبعاتش باش تنبث وتشد، وهي هاذيك الساعة تتقاوم وماتسقيها على عامين على ثلاثة، وقت ماجات الدورة الماتية البيعدة المدى هي كتصبر.

مثلا المنطقة الجنوبية منطقة تزنيت كيصلح فيها الصبار يعني الدرك، وهو يقاوم يكون صور وجذار نحو زحف الرمال سي الحاج «علي أسكتي» المستشار ديال تزنيت قال لي بعد المرات كاينة الطريق لي كاينة مابين واد ماسة وتزنيت أحيانا يغلق نهائيا بسبب، ما بين ليلة وضحاها كتجي أكوام من الرمال تتسد، طبعا المناسبة مهمة للإحتفال باليوم العالمي للماء وبعد غد سيكون الإحتفال باليوم العالمي لمحاربة التصحر، وبعد غد سيكون المجلس الأعلى للماء الذي يترأسه جلالة الملك في منطقة أكادير.

أعتقد أن هذه كلها أمور تصب في إتجاه واحد ولذلك لابد من البحث عن التقنيات الجديدة، والتقنيات لتيستعملوها الناس في جهات أخرى، حنا مثلا عندنا التصحر كاين الناس لي غلبهم الماء كاين لي غلبهم البحر. اليابانيين معندهمش الأرض نهاد بغاو خصهم مطار صاوبو الأرض وبناو فيه مطار، الناس الآخرين غلبهم الماء ولكن كيزرعو في وسط الماء، السعوديين عندهم مشكل ديال الصحرى ولكن كيزرعوا الزرع والحبوب، فلذلك لابد من عمليات ديال التحدي وكنعرفوا بأن هاذ الموضوع، موضوع صعب ولابد من تضافر جهود الجميع وفقط من أجل إثارة الإنتباه ديالكم شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للأستاذ سي محمد الجوهري،

السيد الوزير:

السؤال الثاني الذي كان موجه إلى وزارة المكلفة بإعداد التراب، حول الذي كان قد تقدم به المستشار سي عبد الإلاه المكنيسي قد طلب تأجيله.

الآن ننتقل إلى السؤال الأخير، وهو المتعلق بالتجزءات السكنية للمستشارين المحترمين السيد محمد الرايس، ومحمد الزعيم.

فليتفضل أحد السادة المستشارين، إذن تأجيل.

إذن كذلك السادة المستشارين تيلحوا على تأجيل السؤال ديالهم إلى الجلسة المقبلة، إنشاء الله. وسنعمل على برمجة جميع الأسئلة التي ثم تأجيلها في داخل المكتب للأسبوع المقبل إنشاء الله شكرا للسيد الوزير.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.